

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٩٦

الثلاثاء، ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد نيوسي (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نينزيا
إكوادور السيد مونزالفو سوسا
البنان السيد خوجة
الإمارات العربية المتحدة السيد آل نهيان
البرازيل السيد بيكاليو كوزيندي
سويسرا السيد بيرسيه
الصين السيد ليو يوشي
غابون السيدة رابوندا
غانا السيد أكوفو - أدو
فرنسا السيد دو ريفيير
مالطة السيدة غات
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد
اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والآليات الإقليمية

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/2023/147)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-08790 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب
من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والآليات
الإقليمية

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/2023/147)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش. وأود أيضاً أن أشكر من صميم قلبي رؤساء الدول والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى على تشريفهم هذه الجلسة بحضورهم. فحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة ويشهد على دعمهم القيم لجهود موزامبيق لحشد المجتمع الدولي لدحر الإرهاب.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل رواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد فنسنت ببيروتا، وزير خارجية رواندا.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو فخامة السيد غزالي عثماني، رئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/147، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالبرتغالية؛ وقدمت الأمانة العامة نصاً بالإنكليزية): أشيد بحكومة موزامبيق على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الإرهاب هو السبب الجذري ونتيجة للعديد من المشاكل قيد نظر مجلس الأمن. فالإرهاب يحكم قبضته بالبحث عن مواطن الضعف وعدم الاستقرار في النظم السياسية والاقتصادية والأمنية واستغلالها؛ وباستغلال مخاوف ونقاط ضعف الأشخاص الذين يواجهون الفقر المدقع والجوع والمجاعة؛ ومن خلال استغلال أوجه عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي ليقام التوترات؛ وبالمناجزة بالشرين الخالدين المتمثلين في التحيز والتمييز، واستهداف مجموعات وثقافات وأديان وأعراق بعينها؛ ومن خلال الانخراط في أنشطة إجرامية، مثل غسل الأموال والتعدين غير القانوني، فضلاً عن الاتجار بالأسلحة والمخدرات والمعادن الثمينة والآثار والبشر؛ وبالترويج للأكاذيب والكراهية والمعلومات المضللة في الفضاء السيبراني؛ ومن خلال إبقاء النساء والفتيات تحت سحابة مستمرة من التخويف، فضلاً عن العنف الجنسي الصريح والعنف الجنساني؛ وبالاستهزاء بسيادة القانون أو تجاهلها، من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين والقواعد والمعايير الدولية الأخرى إلى القيم الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة.

لا يوجد عمر، ولا ثقافة ولا دين ولا جنسية ولا منطقة محصنة. ولكن الحالة في أفريقيا تبعث على القلق البالغ. ولا يزال اليأس والفقر والجوع والافتقار إلى الخدمات الأساسية والبطالة والتغيرات غير الدستورية في الحكومة تهيئ مرتعاً خصباً للتوسع الزاحف للجماعات الإرهابية لتلوث أجزاء جديدة من القارة.

أشعر بقلق عميق إزاء المكاسب التي تحقّقها الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وأماكن أخرى. إنها توسع نطاق وصولها إلى

مكافحة الإرهاب، بقيادة الاتحاد الأفريقي، وبولاية من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع وبتمويل مكفول ويمكن التنبؤ به، أي من خلال الأنصبة المقررة. وأحث الدول الأعضاء على دعم ذلك العمل الحيوي. (تكلم بالفرنسية)

وسيكون الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه، الذي تشارك في تيسيره كندا وتونس، فرصة حاسمة لتعزيز عملنا في ذلك المجال وإيجاد سبل جديدة لمعالجة أنجع للظروف الهيكلية التي تهيئ أرضا خصبة للإرهاب. وسيكون الاستعراض أيضا فرصة للتذكير بضرورة أن تكون حقوق الإنسان في صميم جهودنا.

ويمثل الإرهاب إنكار حقوق الإنسان، بل وتدميرها. ولذلك، لن ننجح أبدا في مكافحة تلك الآفة إذا أدمنا ذلك الإنكار والدمار. وتبين الأدلة أن جهود مكافحة الإرهاب التي تركز فقط على الأمن بدلا من حقوق الإنسان يمكن أن تزيد عن غير قصد من التهميش والاستبعاد وتزيد من تقادم الحالة. وتحدد الخطة الجديدة للسلام نهجا كليا وشاملا لبناء مجتمعات أكثر سلما واستقرارا، لا مكان فيها للإرهاب والتطرف العنيف، من خلال المنع، ومعالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى الإرهاب في المقام الأول، ومن خلال الإدماج وكفالة أن تعكس استراتيجيات مكافحة الإرهاب التجارب الحية لجميع المجتمعات والفئات المستهدفة، ولا سيما الأقليات والنساء والشباب، وبوضع حقوق الإنسان وسيادة القانون دائما في صميم جميع أعمالنا. (تكلم بالإنكليزية)

في كل خطوة، نلتزم بدعم الحقوق الأساسية وكرامة ضحايا الإرهاب والناجين منه من خلال دعم أولئك الذين تعرضوا للأذى والنازحين والمساعدة في تعافيتهم. وباسم الذين قتلوا بسبب الإرهاب والتطرف العنيف وتكريما لذكراهم سنواصل عملنا لإنهاء هذه الآفة نهائيا.

وأشكر مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء على وقوفهم معنا في هذه الجهود الأساسية في أفريقيا وخارجها.

المجتمعات الواحد تلو الآخر. إن درب الإرهاب أخذ في الاتساع، مع تدفق المقاتلين والأموال والأسلحة بشكل متزايد بين المناطق وعبر القارة، ومع تشكيل تحالفات جديدة مع جماعات الجريمة المنظمة والقرصنة. يوفر عالم الإنترنت منصة عالمية لنشر الأيديولوجيات العنيفة بشكل أكبر.

وكما أن الإرهاب يفرق بين الناس، فإن مواجهته يمكن أن تجمع بين البلدان. ونرى ذلك في جميع أنحاء أفريقيا، التي تضم عددا من المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، من الجهود المشتركة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وموزامبيق وخارجها إلى التصميم المتجدد للقادة الأفارقة على التصدي لذلك التهديد المتطور، كما رأينا في مؤتمر القمة الاستثنائي الأخير للاتحاد الأفريقي بشأن الإرهاب والتغيرات غير الدستورية للحكومات.

ويتقف الأمم المتحدة إلى جانب أفريقيا للقضاء على هذه الآفة. ويشمل ذلك توجيه مجلس الأمن السياساتي، والمساعدة التقنية، ودعم نظم الجزاءات. ويشمل زيارات التقييم التي قامت بها لجنة مكافحة الإرهاب وعددها ٦٥ زيارة لكفالة الامتثال لمتطلبات مجلس الأمن، وأسفرت عن تقديم آلاف التوصيات القابلة للتنفيذ إلى الدول الأعضاء لتحسين الاستجابات. ويشمل عملنا، من خلال اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، للجمع بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والبرلمانات الإقليمية والمجتمع المدني من أجل دعم الجهود المشتركة في جميع أنحاء القارة. وقبل كل شيء، يشمل تعاوننا الوثيق المستمر مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

ونقدم مساعدة مصممة خصيصا للدول الأفريقية الأعضاء، بما في ذلك في مجالات المنع، والمساعدة القانونية، والتحقيقات، والمحاكمات، وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، وحماية حقوق الإنسان. ونشارك مع نيجيريا في تنظيم مؤتمر القمة الأفريقي المقبل لمكافحة الإرهاب. ونعزز عملنا معا بشأن مبادرات السلام المهمة، مثل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. وندعو بلا كلل إلى جيل جديد من البعثات القوية لإنفاذ السلام وعمليات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد عثمانى.

الرئيس عثمانى (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم

بحرارة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. أنا مقتنع بأن قيادتكم المستنيرة ستمكننا من المضي قدما ونحن نبحث عن حلول مناسبة للتحديات العديدة التي تواجه المجتمع الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالسلام والأمن. ولذلك، يسعدني أن أخطب هذه المناقشة الرفيعة المستوى التي يجريها مجلس الأمن بشأن مسألة معقدة تتطلب استجابة قوية وشاملة. وأود أن أشكركم، أخي، رئيس موزامبيق، على دعوتكم الكريمة.

ويمكن للمرء أن يتأمل بحق في أهمية الصلة بين الإرهاب والتطرف العنيف، حيث يبدو أن هاتين الظاهرتين تغذي إحداهما الأخرى، مما يؤدي إلى تشريد الأسر من البلدان وتأخر التنمية فيها. وفيما يتعلق بالإرهاب، أود أن أذكر بأن تلك الظاهرة ما فتئت مستعرة منذ وقت طويل. منذ الأزمة الليبية في عام ٢٠١١ انفجرت حقا، لا سيما في أفريقيا.

وشجعت تلك الأزمة على وصول الآلاف من المقاتلين والمرتبقة الأجانب إلى منطقة الساحل. وأدى ذلك إلى إنشاء منظمات إرهابية في أفريقيا وتداول الأسلحة دون ضوابط. وهكذا توسع الإرهاب تدريجيا في أفريقيا. ومن الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، لا تزال عدوى الإرهاب تزداد في جميع أنحاء أفريقيا تقريبا. ولذلك، لن أدرج هذا لضمان أن تصبح خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠، التي تشرفت بإدارتها منذ شباط/فبراير، حقيقة واقعة.

ولا تزال أفريقيا تواجه استمرار انتشار الإرهاب المقلق، الذي تترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية على البلدان والمناطق المعنية، وكذلك على القارة ككل. ولهذا السبب ركزت القمة الاستثنائية السادسة عشرة للاتحاد الأفريقي بشأن الإرهاب، التي عقدت في مالابو

في أيار/مايو ٢٠٢٢، على الصلة المقلقة بين الإرهاب والتطرف العنيف، من ناحية، وظهور التغييرات غير الدستورية للحكومات في أفريقيا، من ناحية أخرى. وشدد مؤتمر القمة على ضرورة التصدي العاجل للتهديدات التي يشكلها الإرهاب، الذي ظل مجلس الأمن يبغي عواقبه قيد نظره لعدة سنوات. والاتحاد الأفريقي، من جانبه، اتخذ بالفعل مبادرات في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء لجنته الوزارية المعنية بمكافحة الإرهاب لدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ استنتاجات مؤتمر القمة.

وتواصل القارة أيضا اتخاذ خطوات كبيرة في التصدي لمختلف التحديات الأمنية التي تواجهها، بما في ذلك من خلال نشر عمليات حفظ السلام الرئيسية. ومن الأمثلة على ذلك الإنجازات البارزة التي تحققت في الصومال من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومن ثم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بالإضافة إلى إنجازات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد. وقد ساعد نجاح تلك البعثات على الحد من العنف واحتواء الجماعات الإرهابية وحماية السكان المتضررين. وإن نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤخرا في موزامبيق، فضلا عن قرار جماعة شرق أفريقيا نشر قوة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي شجعه ودعمه إلى حد كبير الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، يستحقان الثناء.

إن التحديات الأمنية المستمرة، التي تقوض إلى حد كبير سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة، تتطلب جهودا متواصلة ومتجددة داخل الأطر الإقليمية والقارية ذات الصلة في زخم جماعي من أجل السلام والأمن والاستقرار في القارة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن تبادل المعلومات والاستخبارات ذات الصلة وتنسيق العمليات أمر أساسي لتوطيد مكاسبنا في منع ومكافحة الإرهاب وغيره من التهديدات العابرة للحدود. ولهذا السبب وضع الاتحاد الأفريقي أطرا إقليمية، مثل عملياته للتعاون الأمني المعزز وعملياته نواكشوط. ونعمل أيضا على ضمان تفعيل الهيكل الأفريقي للسلام والأمن في منطقة الساحل والصحراء وعملياته الجيبوتي على مستوى القارة، فضلا عن مراكز ووحدات الإدماج

الجهود الوطنية لمنع الإرهاب ومكافحته عنصر بالغ الأهمية في ذلك. وستساعد تلك المراكز على تعزيز التدابير الوقائية الوطنية والإقليمية وعلى نطاق القارة وكفالة التعاون والتنسيق فيما بين الأقاليم في منع التهديدات الإرهابية وكشفها، وكذلك في مكافحة الأعمال الإرهابية، بما في ذلك في الموانئ والبحر.

الوقت ليس في صالحنا. ونحن بحاجة إلى مكافحة الفقر والإقصاء من خلال سياسة ناجحة تشمل بناء القدرات وضمان تكافؤ الفرص، فضلا عن تعزيز فرص العمل للشباب، الذين غالبا ما يكونون الأهداف الأثيرة للمتطرفين. نحن بحاجة إلى تجفيف منابع تمويل الإرهاب من خلال تشريعات متشددة تمكن من تجميد الأموال العائدة للإرهابيين المشتبه بهم أو الذين أدرجت أسماؤهم في القائمة وطنيا أو دوليا. وقبل كل شيء، نحتاج إلى اتخاذ إجراءات أكثر شمولا وأقوى تنسيقا وابتكارا وفي الوقت المناسب ومستدامة وداعمة إذا أردنا القضاء على تلك الآفة وبالتالي تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ من أجل التنمية المتناغمة والمستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد عثمانى على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس جمهورية موزامبيق.

(تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية)

أبدأ الإدلاء ببياني أمام هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة - مجلس الأمن - بالترحيب وتوجيه الشكر إلى جميع الذين شرفوا جلسة اليوم بحضورهم. بالنيابة عن جمهورية موزامبيق وشعبها وأصالة عن نفسي، أحيي جميع أعضاء مجلس الأمن. بما أن هذا أول بيان أدلي به أمام المجلس، أود أن أكرر الإعراب عن عميق امتناننا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الثقة التي أولتنا إياها. وأعرب عن تقديري الخاص للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه بتعزيز تعددية الأطراف، ولا سيما جدول أعمال السلام والأمن الدوليين - المبادئ التأسيسية للمنظمة.

في ١ آذار/مارس من هذا العام تولت جمهورية موزامبيق الرئاسة الدورية الشهرية للمجلس بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن

والتواصل الإقليمية الأخرى، مثل مبادرة أكر. ولبعض هذه الأطر حاليا آثار إيجابية ولكنها لا تزال تتطلب التزاما ودعما متجددين. والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، باعتبارهما أداتين رئيسيتين، لديهما القدرة على الاستفادة من هذه الأدوات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ومن العوامل التي تسهم في استمرار انتشار الإرهاب عدم إيلاء الاهتمام للنهج الوقائية في المقام الأول. ولذلك، أحث المجلس على مضاعفة جهوده لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الوقاية، وهو أقل تكلفة على المدى الطويل. ومن شأن خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، إذا ما توفرت لها الموارد اللازمة، أن تحدث أثرا كبيرا. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا تسليط الضوء على المرفق الأفريقي المزمع إنشاؤه بين بين الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم التحولات الشاملة لدعم الدول في التحولات السياسية من أجل بناء مؤسسات محلية ووطنية قادرة على الصمود. ولذلك، أوصي باستخدام تلك المنصات وأدعو الشركاء إلى دعم الإطلاق الفعال لذلك المشروع الاستراتيجي. وباسم الاتحاد الأفريقي، أود أن أؤكد للمجلس التزامنا بألا ندخر جهدا لدعم الدول الأعضاء في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع انتشار الإرهاب والتهديد به ومكافحته في القارة بزيادة تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشدد على نقطتين هامتين في مكافحة هذه الآفة.

أولا، يجب أن نكفل تعبئة الأموال اللازمة لمنع الإرهاب ومكافحته وأن نكفل تمويلا يمكن التنبؤ به ومرنا ومستداما لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، التي تهدف أيضا إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. الوقاية مهمة أيضا، ونحن بحاجة إلى التركيز عليها أكثر مما نحن عليه الآن. وتحتاج خطة العمل لمنع التطرف العنيف إلى أن يكون التنفيذ أكثر تنسيقا ولا مركزية. وينبغي تشجيع البرامج الابتكارية ودعمها ماليا بقوة، مثل برنامج المرفق الأفريقي لدعم التحولات الشاملة الذي يشترك في تمويله الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإنشاء مراكز إقليمية لمكافحة الإرهاب لدعم

الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقد تسببت تلك الأعمال في الموت والدمار وأبطأت تنفيذ خطة التنمية لأجل رفاه شعوبنا. وهناك عدة نُهج وسرديات تدعم التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وكما ذكر آنفاً، فإن استغلال التحديات الإنمائية التي تواجهها غالبية البلدان الأفريقية خاصة فيما يتعلق بمعدلات عمالة الشباب يجعل المجتمعات المحلية عرضة لظاهرة الإرهاب. ونهدف باقتراحنا لهذا الموضوع إلى إتاحة الفرصة لمجلس الأمن للتفكير في الأمر، بما في ذلك كيفية تحسين إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في سياق مكافحة الإرهاب. وقد تكون الدروس المستخلصة من مثل هذا التفكير مفيدة ويمكن تطبيقها في مناطق أخرى من العالم متأثرة بهذه الظاهرة.

تشيد جمهورية موزامبيق بجهود الأمم المتحدة من خلال لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لها في تنسيق جهود الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب، وخاصة من خلال رصد تنفيذ استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب وتدابير الوقاية. تشدد جمهورية موزامبيق أيضاً على أهمية إعلان دلهي الذي يشدد مرة أخرى على الجهود الجماعية للدول باتباع نهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الإرهاب. وفيما يتعلق بالنهج المتعدد الأطراف الذي تم تأكيده في عدد من الوثائق ذات الصلة، لا تزال الآليات الإقليمية خياراً ينبغي النظر فيه بجدية في مكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك يوفر ميثاق الأمم المتحدة في المواد من ٥٢ إلى ٥٤ من الفصل الثامن إطاراً مناسباً للتعاون وتقاسم المسؤوليات بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين.

علاوة على ذلك، أشير إلى التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مختلف قرارات مجلس الأمن التي تؤكد أهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في ذلك الصدد. لقد تراكمت لدى البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، خبرات هامة في مسائل حل

للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤. من بين المواضيع المختلفة اختارت موزامبيق إجراء مناقشة متعمقة حول مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف بوصفه موضوعاً فريداً خلال رئاستها. ونفهم أن الإرهاب، شأنه شأن تغير المناخ، يعدُّ أحد التهديدات الخطيرة لأمن بلداننا.

ففي ظل الظروف الراهنة يمثل الإرهاب المظهر الغالب لويلات الحرب التي هدفت الأمم المتحدة إلى القضاء عليها منذ نشأتها من خلال التغييرات التي أحدثتها في مختلف السياقات الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية. ولا تزال مكافحة الإرهاب تمثل تحدياً لترسيخ روح التضامن بين الشعوب والدول نظراً لطابعه العابر للحدود الوطنية وعدم إمكانية التنبؤ به فيما يتعلق بالمواقع والأوقات التي يقع فيها والأهداف التي يضربها. كما يعتبر توسع نطاق الإرهاب تهديداً كبيراً وتسببه عوامل تختلف من سياق إلى آخر. فمن ناحية يستند التطرف إلى متغيرات الهوية التي يغذيها التعصب ومن ناحية أخرى أدى التلاعب بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى تسريع أنشطة التجنيد من قبل الجماعات الإرهابية وخاصة بين الشباب. كما أسهم ربط الإرهاب بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في بقاء الجماعات الإرهابية وانتشارها. وفي سياق القارة الأفريقية، تلجأ هذه الجماعات عموماً إلى الاتجار بالموارد المعدنية، لا سيما الأحجار الكريمة، علاوة على الاتجار بالمخدرات غير المشروعة لتمويل أنشطتها بواسطة غسل الأموال. إن هذه الموارد المالية المتحصلة من الأنشطة غير المشروعة تدعم إغواء الشباب وتجنيدهم للانضمام إلى جماعاتهم.

ولئن كان الإرهاب يشكل تهديداً عالمياً فإنه أشد خطراً في أفريقيا، حيث يبين مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٢ أن ما يقرب من ٤٨ في المائة من الوفيات المرتبطة بالإرهاب تحدث في إفريقيا، خاصة وأن منطقة الساحل قد أصبحت البؤرة الجديدة للهجمات الإرهابية.

على مستوى القارة أفريقيا تواصل الجماعات الإرهابية أنشطتها بوتيرة أكبر في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل ووسط أفريقيا والقرن الأفريقي وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي منطقة الجنوب الأفريقي ظلت جمهورية موزامبيق هدفاً مباشراً للهجمات الإرهابية منذ تشرين

نحن بحاجة إلى إنشاء آلية مشتركة تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع على الصمود، مما يمنع التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب. ويمكن أن يترجم ذلك إلى إنشاء صندوق لتعزيز مبادرات التنمية المستدامة المحلية التي تشجع المشاريع التي يمكن أن تولد فرص عمل للشباب، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نقترح النظر في السياسات والاستراتيجيات التالية عند التنسيق مع مختلف الآليات المتعددة الأطراف:

أولاً، تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتكتلات الإقليمية من أجل وقف انتشار الإرهاب وتكالبه في القارة الأفريقية. وثانياً، إعطاء الأولوية لدعم الحلول الإقليمية الناشئة عن المواثيق الأمنية، فضلاً عن الآليات الثنائية التي يتم فحصها على النحو الواجب. وثالثاً، استخدام تبادل المعلومات والتكنولوجيا لبناء القدرات اللازمة لحماية البنى التحتية الحيوية في المناطق التي تتداخل فيها المصالح، مثل الحدود بين الدول.

ورابعاً، تنسيق الأولويات بين مختلف المناطق الجيوسياسية، مثل الغرب وأفريقيا والشرق الأوسط، مع مراعاة طيف الإرهاب. وخامساً، تعزيز نهج كلي يجمع بين التدخلات الأمنية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية من أجل معالجة العوامل الاجتماعية الهشة التي يمكن أن ينظر إليها في كثير من الأحيان على أنها أسباب جذرية للإرهاب. وسادساً، تحسين الأدوات والأساليب التي ستساعدنا على التمييز بين أنواع الإرهابيين وطريقة عملهم في مناطق جغرافية معينة حتى نتجنب محاولة مكافحة الإرهاب بحلول عالمية وحدها.

وفي الختام، أود أن أوجه نداءً. إن المديونية المرتفعة للعديد من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تقلل من قدرتها على تمويل الخدمات الأساسية واقتصاداتها وحسب، بما في ذلك الاستجابة بفعالية لآثار الصدمات المختلفة الناشئة عن تغير المناخ والأزمات التي من صنع الإنسان، بل تجعلها أيضاً عرضة بشكل متزايد للتطرف والإرهاب والنزاعات العنيفة الأخرى. وفي دراسة أجريت مؤخراً، قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٥٢ بلداً من تلك المجموعة، تمثل

النزاعات على مر السنين. وقد أسهمت تلك الخبرات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ فيما يتعلق بهدف إسكات البنادق في أفريقيا. فعلى سبيل المثال أنشئت بعثة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق ذات عنصر عسكري مهم ما زال يشارك في مكافحة الإرهاب في مقاطعة كابو ديلغادو منذ تموز/يوليه ٢٠٢١.

يبين ذلك كيف أن نهج الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية ليس مجرد خطاب أفريقي أو سرد أجوف، بل إنه مبدأ يسعى إلى الاستفادة من الخبرات والخصائص المحلية في إيجاد الحلول. وبالنسبة لموزامبيق، فإن لتلك الخبرات قيمة مضافة في مكافحتنا للإرهاب حالياً بالجمع بين الجهود الإقليمية المتعددة الأطراف للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجهود الثنائية لموزامبيق ورواندا. ونواصل مكافحة الإرهاب معاً بصورة ناجحة.

لذلك نقترح النظر في النموذج الذي وصفته عوضاً عن الاستثمارات الكبيرة التي تمت على الصعيد العالمي خلال عدة سنوات لصالح بعض البلدان بما فيها البلدان الأفريقية. إنه نموذج يسهل رصده ويسمح بالتواصل السهل فضلاً عن أنه حقق نجاحاً بسرعة كبيرة. بالتالي وكما ذكرت، ما برحت موزامبيق تشارك في مكافحة الإرهاب بقدر من النجاح بفضل تضافر الجهود الداخلية ودعم الشركاء - بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من خلال بعثتها في موزامبيق، ورواندا التي استثمرت مواردها الشحيحة على حساب خطتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك ندعو إلى تقديم المزيد من الدعم لموزامبيق وتلك البلدان حتى يمكن القضاء على الإرهاب في بلدنا والمنطقة.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، التي تهدف إلى مشاطرة رؤيتنا وارتكاز وجهات نظرنا على الدروس المستفادة في السياق الأفريقي، وكذلك على فهمنا للهيكل الدولي للإرهاب والتطرف العنيف، تود موزامبيق أن تقترح بكل تواضع أن يضع الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، المقرر إجراؤه في تموز/يوليه، في اعتباره ما يلي:

في رحلة إلى شمال موزامبيق ورؤية الحالة على أرض الواقع. ويمكننا أن نرى أن جماعات إرهابية جديدة آخذة في الظهور. ونرى أيضاً أن الجماعات المسلحة الموجودة تنضم إلى منظمات صنفها الأمم المتحدة على أنها إرهابية، وأن تلك التهديدات لا تزال تحصد الأرواح وتمزق المجتمعات وتزعزع استقرار الاقتصادات.

فماذا بوسعنا أن نفعل لتغيير ذلك؟ يجب أن نكسر حلقة العنف تلك. فكيف نفعل ذلك؟ إننا نعرف ما هو مطلوب - سيادة القانون والجهود الوقائية، كما أكد رئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي بشكل خاص الآن، فضلاً عن الشراكات والشمول. ويجب علينا أولاً أن نكفل الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ماذا يعني احترام سيادة القانون؟ أولاً، يعني أنه لا يمكن استخدام عمليات مكافحة الإرهاب ذريعة لانتهاك القواعد التي تحمي المدنيين أو لإبعاد المعارضين السياسيين. وهذا يعني أيضاً أنه يجب علينا أن نكفل وصول المعونة الإنسانية إلى كل شخص محتاج، دون تأخير أو إعاقة. وأخيراً، يعني ذلك أيضاً اعتبار الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية ضحايا. وقد دعمت سويسرا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في وضع دليل يتضمن إرشادات لوضعي السياسات والممارسين بشأن التقييم النفسي الاجتماعي للأطفال المرتبطين بالجماعات الإجرامية المسلحة، وهو بُعدٌ أعتقد أنه ذو أهمية خاصة في المناقشات بشأن هذا الموضوع.

إن السلام والأمن والازدهار أفضل ترياق للأيديولوجيات التي تعرض على الإرهاب أو التطرف العنيف. ولهذا السبب يجب أن نتصدى للتحديات العالمية الحالية والمستقبلية دون إبطاء. وبعبارة أخرى، يجب أن نتصدى لجميع التحديات التي تخلق عدم الاستقرار وتديمه. وبعد أن ذكرت مسألة الأطفال، التي أردت أن أثيرها بشكل خاص في مناقشة اليوم، أود أيضاً أن أتناول المشكلة التي يسببها تغير المناخ في ذلك السياق. إن أحوال الطقس القسوى والتصحر توجب المنازعات والنزاعات وتؤدي إلى تدفقات الهجرة التي غالباً ما تكون

ما يقرب من ٤٠ في المائة من فقراء العالم، تواجه تلك الحالة. وبغية مساعدتها على الخروج من تلك الأزمة، ندعو المجتمع الدولي إلى إعادة هيكلة ديونها وتيسير الحصول على تمويل ميسور التكلفة للبلدان الشديدة المخاطر. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تحويل النظام المالي الدولي عن طريق إصلاح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

(تكلم بالإنكليزية)

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

وأعطي الكلمة لرئيس الاتحاد السويسري.

الرئيس بيرسيه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. كما أشكر الأمين العام ورئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي على إحاطتهما.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس والالتزام الدؤوب للمنظمات الدولية والإقليمية، لا يزال الإرهاب مستمراً. إنه تهديد خطير للسلام والأمن. وهو أيضاً تهديد يتغير باستمرار ويتكيف، إذا كان لنا أن نعبر عنه بهذه الطريقة، مع السياقات التي تخضع هي نفسها لتغيير مستمر. أعتقد أن الأمين العام أكد مجدداً في تقريره الأخير عن التهديد الذي يشكله داعش (S/2023/76) على أن الإرهاب والتطرف العنيف يبدان أرضاً خصبة للتكاثر في نزاعات اليوم وعدم الاستقرار من كل نوع. وفي تلك السياقات، ربما يكون أسهل عليهم بكثير تجنيد ونشر أيديولوجياتهم البغيضة والتحريض على العنف، وبينما يمكننا أن نرى أن الخطر موجود في كل مكان، فإن هذا الاتجاه ما فتئ يتجلى مؤخراً بطريقة مثيرة للجزع في القارة الأفريقية.

لقد تكلمتم، سيدي الرئيس، عن الحالة في كابو ديلغادو التي لا تزال مصدر قلق لبلدكم. وتمكنت من رؤية الحالة عندما زرت بلدكم في شباط/فبراير، وأشركم مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي لمرافقتكم

سويسرا برنامجا تدريبيا بشأن المنع، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبالشراكة مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب. ولا يسعني إلا أن أكرر التأكيد على أهمية المنع.

وفي الختام، إن الشراكات والشمولية وسيادة القانون كلها عناصر أساسية تماما في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وفي هذا الصدد، يجب أن نكفل الاعتراف بالنساء والشباب والمجتمع المدني بوصفهم أطرافا فاعلة لإحداث التغيير وتحقيق السلام، مع الحفاظ دائما على الاحترام الكامل للقانون الدولي، لأن عدم القيام بذلك سيكون خيانة لقيمنا ومن ثم فإننا نخاطر بفقدان ثقة شعوبنا، التي هي - دعونا لا ننسى أبدا - أمر ضروري للحيلولة بشكل مستدام دون ترسخ جذور الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس غابون.

السيدة رابوندا (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أتكلّم إلى الأعضاء بالنيابة عن رئيس جمهورية غابون، السيد علي بونغو أونديمبا. أود أن أشيد بموزامبيق على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن التهديد الذي لا تزال تشكله الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين. وأشكر الأمين العام على التزامه بمكافحة الإرهاب، والشكر موصول لرئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

لقد كان عام ٢٠٢٢ مهلكا بشكل خاص في أفريقيا، بسبب الهجمات الإرهابية. في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ تم ارتكاب ١٠٩٣ هجوما إرهابيا في القارة الأفريقية، مما أسفر عن مقتل ٨١٦ ٧ شخصا وإصابة ٧٧٢ آخرين. ووفقا للإحصاءات التي قدمها المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، تكبدت كل منطقة من مناطق القارة الخمس خسائر في صفوف سكانها المدنيين وقوات الأمن والمسؤولين. إن قدرة داعش على الحصول على الموارد التي تمكنها من امتلاك مخزونات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي توجع عدم الاستقرار والعنف في القارة الأفريقية، تثير قلقا خاصا، لا سيما في منطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد، بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى، والجنوب الأفريقي.

خارجة عن السيطرة. ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات واستغلالها من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة. وأذكر ذلك هنا لأن سويسرا ما فتئت تعمل مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وجامعة الأمم المتحدة في مشروع يبين العلاقة بين تحديات سبل كسب العيش المتصلة بالمناخ وبين التجنيد من جانب الجماعات المسلحة في حوض بحيرة تشاد. وسيكون من الجيد أن نضع ذلك في الاعتبار.

إن المشاكل مترابطة بطريقة توجب بعضها البعض. ولهذا السبب أيضا أردت أن أتحدث عن تغير المناخ. وعلى نحو ما قال الرئيس نيوسي من فوره، يجب أن تكون استجابتنا عالمية. كما يجب أن تكون شاملة. فلا يمكننا حل المشكلة من خلال معالجة جزء صغير معزول منها فقط. علينا أن ننظر إلى الصورة كاملة، وهو ما نلتزم بالقيام به. وفي ذلك السياق، أعتقد أيضا أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأركانها الأربع، التي ذكرتها آنفا، ستقدم مجموعة من التدابير التي، إذا نفذت بطريقة متوازنة، ستوفر لنا أداة ممتازة للمضي قدما معا. كما أن الاستراتيجية رمز لوحدتنا. وفي هذا الصدد، قدم لنا الرئيس نيوسي للتو بعض المؤشرات والأمور التي تستحق التفكير فيما يتعلق باستعراضها الثامن المقبل. وأعتقد أن إحدى هذه النقاط الرئيسية هي أننا تمكنا، في كل استعراض حتى الآن، من التوصل إلى توافق في الآراء والمضي قدما بتوافق الآراء. وأعتقد أن التوصل إلى توافق الآراء هذا هو أحد أفضل الطرق المتاحة لنا للرد على الذين يسعون إلى تفريقنا، وينبغي أن نسعى جاهدين للبناء عليه خلال الاستعراض الثامن الجاري.

ويجب أن يتم كل ذلك من خلال التعاون، ويجب ألا ننسى أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تكتسي أهمية خاصة لضمان فهمنا للدinamيات على أرض الواقع. ولذلك، يجب أن نشجع توثيق التعاون معها، وأن ننسق المبادرات في هذا المجال على نحو أفضل، وأن نشدد على وجوب أن نلتزم بمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. ويجب ألا ننظر إلى مشكلة ما على أنها مجرد مسألة عسكرية أو أمنية بحتة؛ بل يجب أن ننظر إليها بشكل كلي. في هذا الصدد، ونظرا للأهمية الكبيرة للمنع، على نحو ما ذكر رئيس جزر القمر في وقت سابق، وضعت

والمنتسبين إليها. ويجب علينا قبل كل شيء إعطاء الأولوية لاتباع نهج شامل في كفاحنا يأخذ في الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة التي يمكن أن تحول العديد من الشباب المحبطين إلى أهداف سهلة للتطرف والتجنيد على يد المنظمات الإرهابية. وأود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج ثلاثي الأبعاد. فأولا، يجب أن نعتد نهج عدم التسامح إطلاقا إزاء جميع أشكال ومظاهر الإرهاب والعنف المتطرف. ثانيا، يجب أن نستند في عملنا إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي واحترام سيادة القانون والصكوك والبروتوكولات الدولية ذات الصلة. ثالثا، يجب أن نمنع تسييس عملنا بأي شكل من الأشكال.

ويجب أن نواصل تعاوننا ونعززه من خلال تبادل المعلومات، وتدريب أفراد الأمن والاستخبارات، وتقديم الدعم للعمليات الرامية إلى إضعاف الجماعات الإرهابية. ويجب أن يتسم ردنا على الإرهاب بالاتساق، من خلال الجمع بين النهج العسكري والإجراءات الطويلة الأجل التي تهدف إلى معالجة أوجه القصور في الحكم. وقبل كل شيء، يجب أن تكون استجابتنا شاملة وغير مجزأة حتى لا تغذي مصالح الجماعات الإرهابية التي تستغل مواطن الضعف المنهجية لتهينة تربة خصبة للعنف. ومن بين مواطن الضعف هذه، نود أن نسلط الضوء على الأزمات الإنسانية التي تزداد تعقيدا بسبب الآثار غير المقصودة لتغير المناخ، والتي ترتبط بتزايد الفقر وأوجه انعدام المساواة المتأصلة والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتكررة.

ولذلك، يجب أن نركز في عملنا الجماعي ضد الإرهاب على التصدي على النحو المناسب للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتضررة، ولا سيما تعليم الشباب وتدريبهم وتعزيز سلطة الدول، ولا سيما الدول الهشة، وتحسين الظروف المعيشية، بما في ذلك للفئات السكانية المحرومة. ويجب علينا أيضا أن نكفل تجفيف منابع تمويل الشبكات الإرهابية من خلال تعزيز الشراكات في مجالات الاستخبارات المتعلقة بالمعاملات النقدية عبر الإنترنت والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

ويجب على الأمم المتحدة مضاعفة جهودها وزيادة وسائل عملها وتقديم دعم قوي لمبادرات وعمليات دعم السلام، ولا سيما المبادرات

ويشير أحدث تقرير للأمن العام (S/2023/76) إلى العلاقة بين الصعوبات الهيكلية التي تواجهها بعض البلدان على المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة في أفريقيا، والتقدم الخطير لأنشطة داعش. وفي هذا الصدد، تتطلب التحديات العديدة التي تشكلها الحركات الإرهابية للسلام والأمن الدوليين التحلي بيقظة مستمرة، وقبل كل شيء تعزيز التعاون من أجل زيادة قدرة الدول الهشة على الصمود، لا سيما في مواجهة أوجه تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي يستخدمها داعش لتوسيع أنشطته الإجرامية. هذا أمر حتمي، حيث تواصل الجماعات الإرهابية ترسيخ وجودها في المناطق التي تكون فيها سلطة الدولة وقدرتها غير كافية. وأعتد هذه الفرصة لأؤكد من جديد الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في إعلان دلهي بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيا الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية، فضلا عن الحاجة إلى تنفيذ توصياته ذات الصلة.

إن الشبكات الإرهابية في حالة تغيير مستمر وتقاوم جهود المجتمع الدولي. ومن الواضح أنها تشكل تهديدا هائلا وعبر وطني لا يمكن لأي حكومة أو منظمة أن تكافحه بمفردها. والعمل المتضافر على الصعيد الدولية والوطنية والإقليمية أمر بالغ الأهمية. ويزداد شعور الحكومات بالضغط الذي تمارسه شعوبها، التي ضاقت ذرعا بانعدام الأمن المتنامي، خاصة وأن اتخاذ المزيد من التدابير السياسية والاقتصادية يبدو على نحو متزايد قاصرا عن تلبية الحاجة الملحة والتصميم على مكافحة آفة الإرهاب. إنها حرب تستنزف القدرات المحدودة للدول وتزعزع استقرار مناطق بأكملها. في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٢، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلانا هاما في مالابو، أكدوا فيه من جديد التزامهم بمكافحة جميع أشكال الإرهاب والعنف المتطرف في القارة. كما اعتمد القادة الأفارقة عددا من المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مبادرة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومبادرة أكرا.

يجب أن نكفل عدم السماح للاستقطاب الحالي في العالم بإضعاف تعددية الأطراف، وهو ما قد يحقق نفعا خطيرا للجماعات الإرهابية

الأراضي الوطنية وتدمير الاقتصادات، تمثل جميعا تداعيات لتلك المعركة، باستثناء أن هذه الحرب ليس لها حدود ثابتة ولا تاريخ انتهاء.

وبالنسبة لعدد كبير من الناس في أفريقيا، فإن تهديد سلامهم هو واقعهم اليومي. وبالتالي، يساورنا قلق بالغ إزاء تحول أفريقيا على نحو مطرد إلى ساحة للتطرف العنيف والإرهاب.

وأحدث تقرير للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للمجتمع الدولي (S/2023/76)، الذي صدر في شباط/فبراير، وكذلك مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠٢٢ وتقرير المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب لعام ٢٠٢٢، كلها تتحدث عن ازدياد حوادث الإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء أفريقيا مع ما يصاحب ذلك من تطور في أساليب عمل الجناة. والواقع أن البيانات المتعلقة بالخسائر البشرية في القارة تبعث على القلق بشكل خاص. ولتلك الأسباب، تؤكد غانا من جديد إدانتها لجميع أعمال التطرف والإرهاب وتحت العالم المتحضر على أن يحذو حذوها. إن بشريتنا المشتركة ووجودنا يتوقفان على ذلك.

ونرى في منطقة الساحل تعزيزا لوجود الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش. وتواصل جماعة بوكو حرام تنفيذ عمليات الاغتيال والخطف وأعمال عنف واسعة النطاق ضد السكان المدنيين في نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر. وهذه الأعمال مستمرة منذ أكثر من عقد. وفي الصومال، تتعرض حركة الشباب المنتسبة لتنظيم القاعدة لضغوط، ولكنها لم تُهزم؛ وفي كابو ديلغادو، موزامبيق، تعمل الحكومة، بدعم من قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورواندا، على احتواء عناصر داعش والدولة الإسلامية وحركة الشباب؛ وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل "القوات الديمقراطية المتحالفة" المنتسبة إلى داعش وغيرها من المجموعات زعزعة استقرار السكان.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، نُفذت عدد من المبادرات وأحرز تقدم على الصعيدين العالمي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وأثبتنا من خلال جهودنا المتضافرة أننا قادرون على التعاون فيما بيننا من أجل تعزيز قدرتنا على مكافحة

الأفريقية. ويجب أن نشكل جبهة موحدة ضد الإرهاب ويجب أن يلتزم الجميع في كل مكان التزاما كاملا بها.

وترى غابون، التي يتولى رئيس دولتها، علي بونغو أونديمبا، الرئاسة الحالية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أن جهود المجتمع الدولي يجب أن تستند إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تعرف الحالة في الميدان على أفضل وجه. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون تلك الجهود فعالة إلا إذا توفرت لها موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها. ويجب أن نعطي تلك المنظمات الأدوات التي تحتاجها لتعزيز قدرتها على الصمود.

في الختام، أود أن أشدد على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون أكثر تصميمًا واتحادًا في مواجهة حجم التهديد الإرهابي والإرهاب. إذ يمكن حلقة ضعيفة واحدة أن تقوض سلسلة الأمن لدينا بأكملها. وفي ضوء ذلك الواقع، يجب أن يتماشى تضامننا والطابع الشامل لعملنا مع ترابطنا بوصفنا حلقات في نفس السلسلة، السلسلة البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية

غانا.

الرئيس أكوفو - أديو (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشيد بكم،

السيد الرئيس، على قيادتكم لمجلس الأمن في وقت تعصف فيه رياح عاتية بالنظام العالمي. وأشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على خطابه الشاذ للتفكير بشأن هذا الموضوع المهم جدا، كما أشيد برئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي، فخامة السيد غزالي عثمان، على تقديم رؤية قيمة بشأن هذه المسألة.

إن مجلس الأمن يعي العواقب الوخيمة على البشرية جراء الإرهاب والتطرف العنيف. والنظام الدولي في خطر نتيجة للأعمال المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وحالة عدم اليقين المثيرة للقلق بشأن مكان وقوع الهجوم التالي وكم عدد الأشخاص الذين ستتعرض حياتهم أو تُزهق أرواحهم أو يُشردون وضم

التهديد الذي يشكله الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وبوصفه جريمة خطيرة لا مبرر لها، بغض النظر عن دوافعها أو مصدرها.

ويضع ميثاق الأمم المتحدة التعاون الإقليمي في صميم ولاية المنظمة. وكان مؤسسو منظماتنا حكما بما فيه الكفاية ليرأوا أنه في عالم اليوم المعقد وسريع التطور، لا يمكن لمنظمة بمفردها ضمان السلام والاستقرار والنمو. فذلك يتطلب إقامة شراكة على جميع المستويات - من المستوى المحلي إلى الإقليمي وإلى العالمي. وتتوقف فعالية الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى على تعميق وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

وفي ضوء ذلك، سأسلط الضوء على بضع نقاط.

أولا، تؤكد زيادة التطرف العنيف والإرهاب الحاجة الملحة إلى استجابة جماعية. فلا يوجد بلد، بغض النظر عن قوته، محصن من آفة الإرهاب والتطرف العنيف، كما لا يمكن لبلد بمفرده أن يستجيب بفعالية لهذه التهديدات. وفي عالم سريع التغير، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات القارية والإقليمية لمكافحة تلك التهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين. وكانت الشراكة، المشار إليها في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، دائما عاملا مهما في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز تطلعاتنا المشتركة إلى تحقيق السلام والأمن العالميين.

ثانيا، في أفريقيا، قررنا ملء الفراغ بمعالجة القيود التي تواجهها جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والقدرات الوطنية في التعامل مع خطر التهديدات الإرهابية عبر الوطنية. وبغية مكافحة حركات التمرد في مناطق كل منها، شرعت المنظمات الإقليمية الأفريقية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في عملياتها الفريدة من نوعها، والتي تشمل مبادرات عسكرية ودبلوماسية على حد سواء. ومبادرة أكرا، التي تضم غانا وكوت ديفوار وتوغو وبنن ومالي وبوركينا فاسو ونأمل أن تنضم إليها نيجيريا قريبا، هي إحدى آليات المساعدة الذاتية في مجال الأمن والاستخبارات والتي صُممت للمساعدة في مكافحة الإرهاب.

بيد أن محدودية القدرات والافتقار إلى الموارد المالية يشكلان عقبتين رئيسيتين أمام مكافحة الإرهاب. وقد بينت لنا التجارب السابقة في مجال حفظ السلام في أفريقيا الصعوبات في تنفيذ ولايات طموحة ولكنها تعاني من نقص الموارد. وينبغي أن تكون هزيمة المنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة محور التركيز الأساسي للمجلس عند التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه أفريقيا حاليا.

ثالثا، ينبغي أن يؤدي تعزيز التعاون والتآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات القارية والإقليمية إلى الاستفادة من نقاط القوة القائمة بغية تعزيز وضع نهج وقائي، يستند إلى آليات إقليمية للإنذار المبكر. وقد أظهرت الجهود المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة كيف أن العمل المشترك يزيد من قدرتنا على الإقناع للضغط على الأطراف لتحقيق السلام ونزع فتيل التوترات على المستوى المحلي.

رابعا، من المهم أن تُبنى الشراكات مع المنظمات الإقليمية على أساس الاحترام المتبادل وألا نحاول فرض نهج مفضلة على الظروف الإقليمية الفريدة. وحيثما يُفرض ذلك، فإنه لن يؤدي إلا إلى الإضرار بعمل المنظمات الإقليمية والجهود العالمية لدحر الإرهاب. وفي الواقع، يتطلب أمننا الجماعي أن نجد الإرادة اللازمة للعمل بشكل تعاوني وحاسم، بما يتماشى مع الولايات المعنية، من أجل دحر الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا. وينبغي أن تكون أنشطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة أكرا، مكملة لبعضها بعضا.

ومن المهم أن نعزز قدرة المنظمات الإقليمية على الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. ويتطلب ذلك أن نعزز التعاون في مجالات الاستخبارات واللوجستيات والقدرات والتدريب والنشر، فضلا عن ترتيبات التمويل المبتكرة، لأكثر المشاريع تأثيرا في قاراتنا وأسرعها في تحقيق النتائج من أجل حياة الشعوب والتنمية المستدامة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أسجل امتناني لقيادتكم، سيدي الرئيس، خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي أكد بشكل أكبر الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بطريقة هادفة.

إن التزامنا بالسلام والأمن في جميع أنحاء أفريقيا لا يتزعزع. وقد قدمت الولايات المتحدة قرابة ٨ بلايين دولار في صورة مساعدات لقطاع الأمن منذ السنة المالية ٢٠١٩. وفي يوم الجمعة الماضي، أحال الرئيس بايدن إلى كونغرس الولايات المتحدة خطة مدتها ١٠ سنوات لتنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار، بما في ذلك بالشراكة مع موزامبيق. ومن بين الشركاء الآخرين في أفريقيا، ليبيا وبلدان غرب أفريقيا الساحلية - غانا وبنن وكوت ديفوار وغينيا وتوغو. وتجسد تلك الخطط التزامنا باتباع نهج شامل للحكومة بأكملها لبناء السلام ودعم مسيرة شركائنا نحو بناء مستقبل أكثر سلاما. وبينما نعمل من أجل ذلك المستقبل السلمي، أود أن أشدد على أهمية مراعاة آراء المجتمع المدني والنساء والشباب وضحايا الإرهاب وقادة المجتمع والناشطين والقطاع الخاص. فاتباع نهج شامل للمجتمع بأكمله هو الطريقة الأكثر نجاعة واستدامة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

واليوم، أود أيضا أن أنوه بالجهود الأمنية التي تقودها أفريقيا وأن أشيد بالتضحيات التي يقدمها أفراد الاتحاد الأفريقي دعما للسلام والأمن في القارة. ومن الأمثلة التي سمعنا عنه اليوم، بالطبع، بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق، التي ساعدت على تحقيق مكاسب أمنية وحسنت إمكانية وصول المساعدة الإنسانية، وهو ما يُظهر كيف يمكن للقيادة الأفريقية للمشاكل الأفريقية أن تؤدي إلى حلول. ونحن فخورون بتقديم الدعم الأساسي لمبادرات القيادة الإقليمية في جميع أنحاء أفريقيا وللبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ولا نزال ملتزمين باستكشاف سبل مواصلة دعم عمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي ونتطلع إلى المشاركة بصورة بناءة في المناقشات المقبلة حول تقرير الأمين العام بشأن الخطوات التالية لتنفيذ القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧). وبينما يجري الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في الجمعية العامة، فإننا ندعو إلى وحدة الهدف.

وكما أكد المجلس من جديد في العديد من القرارات، فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون عنصران أساسيان في مكافحة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر موزامبيق، ولا سيما الرئيس نيوسي على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن تعزيز جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والرئيس عثمانى، رئيس الاتحاد الأفريقي، على إحاطتهما اليوم. وأود أن أرحب بجميع زوارنا رفيعي المستوى الحاضرين معنا اليوم.

وأعرب عن الامتنان على الترحيب الحار بي خلال زيارتي إلى مابوتو في كانون الثاني/يناير. وفي اجتماعاتي مع وزيرة الخارجية ماكامو دلوfo، أتحت لنا الفرصة لمناقشة مجموعة من الأولويات المشتركة، بما في ذلك الأمن الإقليمي وتغير المناخ ومسائل المرأة والسلام والأمن، فضلا عن الإرهاب. كما أتحت لي الفرصة للقاء طلاب ورائدات أعمال ونشطاء في مجال البيئة. إن إمكاناتهم غير المحدودة ملهمة جدا والعمل الذي يقومون به مهم جدا لأننا، في نهاية الأمر، نعلم أن التغيير يتحقق من خلال إشراك المواطنين. ونعلم أيضا أن شراكتنا مع قادة المجتمع المدني ستساعدنا على التصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها. وفي الوقت الحالي، نواجه مجموعة من التحديات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتزايد الكبير في الإرهاب في أفريقيا. وندين جميع أعمال الإرهاب ونلتزم بمكافحتها ودعم الجهود الرامية إلى دحر الإرهابيين أينما كانوا.

اليوم، أود أن أعرض بإيجاز بلدي بمواجهة هذا التهديد الكبير وأنناقش الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة واحترام حقوق الإنسان في هذه المعركة.

في اليوم الأول من مؤتمر قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا، المعقد في كانون الأول/ديسمبر، شارك وزير الخارجية بلينكن في رئاسة منتدى السلام والأمن والحوكمة. وخلال المنتدى، ناقش رؤساء النيجر والصومال وموزامبيق كيف تدعم الحوكمة الرشيدة وبناء السلام والشراكات الدولية والتنمية الشاملة للجميع السلام والأمن.

الصحراء الكبرى أكبر زيادة في الوفيات الناجمة عن الإرهاب على مستوى العالم.

إن الإرهاب ظاهرة معقدة، وقبل كل شيء، ظاهرة محددة السياق. ولذلك ترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب تضطلع بدور أساسي في دعم الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة هذه الآفة. إذ تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين، غير أن تعين عليه اتخاذ المزيد من الإجراءات لتقديم الدعم الكافي للجهود التي تقودها أفريقيا في مكافحة الإرهاب. وأود اليوم أن أتناظر ثلاث توصيات على هذا الصعيد.

أولاً، يجب بذل المزيد من الجهود لتجاوز العمل بشكل منفرد حين تتعلق المسألة بمواجهة تحديات الإرهاب. فغالبا ما تكون تهديدات الإرهاب والتطرف بطبيعتها عابرة للحدود الوطنية ولا تحترمها لأن التطرف يقوض على وجه التحديد النسيج الاجتماعي داخل المجتمعات وفيما بينها. ويشكل هذا تهديدا أساسيا للقدرة على الصمود والتعايش السلمي. وهو أيضا أحد الأسباب الجذرية للإرهاب.

وبناء على ذلك، يجب دعم المبادرات الأفريقية التي تسعى إلى مكافحة التطرف إذا أردنا منع الإرهاب من أن يضرب جذوره ويتربس. والمبادرات التي تقودها أفريقيا لا تبدأ بأي حال من الأحوال من الصفر في ظل هذا النهج التبادلي؛ فما فتئت الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية تتبادل البيانات والمعلومات الاستخباراتية بشأن التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف. وقد رأينا ذلك عمليا بالفعل في آليات من قبيل عملية نواكشوط ومبادرة أكرا ولجنة أجهزة المخابرات والأمن في أفريقيا. فهي جميعا دليل ناجح على أن تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل وتبادل المعلومات وإجراء تقييمات مشتركة يساهم في وضع استراتيجيات أفضل وسياسات أكثر اتساقاً. بيد أنه يجب علينا بذل المزيد في هذا الاتجاه.. وعليه، نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بمكافحة الإرهاب الذي ستشارك في استضافته نيجيريا ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وسيتيح مؤتمر القمة هذا فرصة سانحة لإظهار أهمية التعاون الإقليمي في مواجهة التهديدات الإرهابية المتزايدة في أفريقيا.

الإرهاب. واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ليسا هدفين متضاربين، بل متكاملين ويعزز كل منهما الآخر. وعندما تستخدم الدول الأعضاء مكافحة الإرهاب كذريعة لإسكات المعارضة السياسية أو التدخل في أنشطة المجتمع المدني، فإنها لا تؤدي إلا إلى تشجيع تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف. ولكن واضح، إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها المنظمات شبه العسكرية الخاصة في القارة توجب المظالم التي تمكن الإرهابيين من تجنيد الناس في صفوفهم ومن القيام بأنشطتهم. ونعلم أن جهات فاعلة مثل مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين تقوض السلام بكل تأكيد.

في الختام، تدعو الولايات المتحدة المجلس إلى استخدام جميع الأدوات المتاحة له للنهوض بالسلام والأمن ومكافحة الإرهاب في أفريقيا وعلى الصعيد الدولي. فلنطلق العنان للإمكانات الكاملة للأمم المتحدة والقارة الأفريقية فيما نعمل على بناء مستقبل أكثر سلماً وأماناً للجميع.

السيد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أشكر موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة القيمة اليوم وأن أشكركم شخصياً، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة. لقد كان على موزامبيق أن تعاني هذه التهديدات، وتحديدًا في كابو ديلغادو، حيث تتواجد بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي منذ تموز/يوليه ٢٠٢١.

وتشير مبادرتكم بعقد هذه الجلسة إلى الضرورة الملحة للتصدي بفعالية للإرهاب وأبعاده العابرة للحدود الوطنية. وأود أيضاً أن أشكر فخامة السيد غزالي عثمان، رئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي، وكذلك الأمين العام غوتيريش، على أفكارهما القيمة.

لقد تكلمت في المرة الأخيرة التي كنت فيها في هذه القاعة عن الطابع المدمر للإرهاب والتطرف في العالم (انظر S/PV.9188). ويوضح الإصدار الأحدث من تقرير مؤشر الإرهاب العالمي الذي يصدر سنوياً مدى الضرر الذي لا تزال تلك التهديدات تلحقه. ففي عام 2022، قتل الإرهابيون، في المتوسط، عدداً أكبر من الأشخاص في كل هجوم نفذوه مقارنة بالعام السابق، وسجلت أفريقيا جنوب

اتخاذها والتوقيت المناسب لذلك. وتخطو الحكومات في أفريقيا خطوات واسعة في مكافحة الجماعات وفراى الجهات الفاعلة التي تواصل زعزعة الاستقرار في العديد من البلدان. وتمتلك الجهات الأفريقية صاحبة المصلحة المعرفة والخبرة. غير أننا تأخرنا كثيراً في الاستماع إليهم ودعمهم في هذا المسعى.

ومن الأهمية بمكان أن يعي مجلس الأمن الرسالة التي وجهتها نائبة الأمين العام أمينة محمد في هذه القاعة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/PV.9188). ففي سياق المبادرات الإقليمية العديدة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، شددت نائبة الأمين العام على أن تلك المبادرات تتطلب دعماً كاملاً والتزاماً دائماً من المجتمع الدولي.

وفي الختام، إن الشعوب الأفريقية التي ابتليت بالإرهاب تستحق حرية العيش في سلام ورخاء. وتجدد دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها الكامل لكافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف، وفي مقدمتها الجهود التي تبذل بتوجيه الجهات الفاعلة الأفريقية نفسها.

السيد بيكالو كوزيندي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بداية أن أقول إنني فخور بالمشاركة في مناقشة اليوم في ظل رئاستكم لمجلس الأمن. تسترعي موزامبيق انتباهنا إلى الإسهام المهم الذي تقدمه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب وصون السلام والأمن الدوليين بصفة عامة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد غزالي عثمانى، رئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الشخصيات البارزة التي سبقتني إلى التكلم، على ملاحظاتهم الثاقبة.

يولي ميثاق الأمم المتحدة أهمية خاصة للدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وتسمح المادة ٥٣ من الميثاق لمجلس الأمن بالاستعانة بالترتيبات الإقليمية في تنفيذ تدابير تحت سلطته. ويحبذ هذا الخيار وضع حلول مصممة وفقاً للاحتياجات. تأخذ في الاعتبار الحقائق المحلية، كما أعرب الكثيرون قبلي.

ثانياً، ينبغي أن تتجاوز الحلول في مجال مكافحة الإرهاب المنظور العسكري. فالأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف متعددة الأوجه. ومن شأن الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية والرفض التام للتعصب أن تسهم في معالجة هذا التحدي. لذلك من الضروري اتباع نهج مزدوج في المضي قدماً. أولاً، تتطلب جهود المنع الفعالة وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب وتنفيذها من الألف إلى الياء؛ استراتيجيات تشكل فيها الجهات الفاعلة المجتمعية والزعماء الدينيون والنساء والشباب جزءاً لا يتجزأ من الحل. ثانياً، من الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي الدول المتضررة من الإرهاب والتطرف لإنشاء مؤسسات قوية تحول دون ارتكاب هذه الأعمال وتكافحها بشكل فعال وفقاً للقانون الدولي. فبناء مؤسسات أكثر قدرة على الصمود يقطع شوطاً طويلاً نحو نيل ثقة السكان وبعث الاطمئنان في نفوسهم.

إن طرد الجماعات الإرهابية من الأراضي التي تمارس عليها سيطرتها ليس كافياً. إذ يجب في ذات الوقت دعم الدول لاستعادة السيطرة على تلك المناطق والاحتفاظ بها. وعند النجاح في ذلك، من الضروري سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمع قبل أن تتمكن الجماعات الإرهابية من استغلالها مجدداً. وتتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في إيجاد مسار بديل للمستقبل - عن طريق إتاحة إمكانية الحصول على التعليم ومن ثم الوصول إلى سوق العمل. وفيما يتعلق بهذا العنصر، نحيط علماً، ونرحب، بالمقترح الذي قدمتموه لنا للتو، سيدي الرئيس، بشأن ضرورة إنشاء آلية مشتركة لبناء قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة التطرف، لا سيما الشباب في أفريقيا والشرق الأوسط.

ثالثاً، علينا أن نحذو حذو الجهات الأفريقية صاحبة المصلحة. لقد دعا مجلس الأمن في كثير من الأحيان إلى اتخاذ إجراءات لم تلق أذاناً صاغية لعدم مواءمتها للحقائق على أرض الواقع. وأعرب المجلس في أحيان أخرى عن دعمه بشكل عام بدون إتاحة الوسائل - السياسية والمالية - لإحداث تغيير فعلي. ويشكل هذا الانفصال عن الواقع عقبة أمام تقييم ماهية الاستجابات الفعالة لمكافحة الإرهاب وكيفية

القانون وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز العرقي والقومي والديني والإقصاء السياسي والتمييز الاجتماعي - الاقتصادي والبطالة.

وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية عمل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية، بهدف الحد من أوجه عدم المساواة والشعور بالظلم الذي يمكن أن ينشأ عن التفاوتات المحلية والعالمية.

وبين أحدث تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التطرف في أفريقيا، الذي يتناول التجنيد وفك الارتباط، أن الحوافز الاقتصادية، مثل فرص العمل، محركات هامة تجتذب الأفراد نحو ذلك النوع من النشاط. ويوضح التقرير بجلاء أنه يجب علينا أن نبتعد عن الاستجابات ذات التوجه الأمني الخالص وأن نعتمد نهجاً قائمة على التنمية.

ووفقاً للتقرير، تحقق الاستثمارات في بناء السلام عائداً إيجابياً يقدر بنسبة ١٦ إلى ١. وذلك يعني أنه مقابل كل دولار واحد يستثمر في بناء السلام، يمكن توفير ١٦ دولاراً في تكلفة النزاع والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

ولجنة بناء السلام، بتكوينها التمثيلي وولايتها التجسيرية، في وضع جيد يمكنها من تعزيز الاتساق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وتعبئة المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وتعزيز ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعماً للقدرات الوطنية. ويتمكين بناء القدرات، يمكن للجنة بناء السلام كذلك أن تدعم الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب. وأود أن أضيف ذلك إلى قائمة الاقتراحات التي قدمتها، السيد الرئيس.

وأخيراً، نود أن نشدد على أن مكافحة الإرهاب لا تكون فعالة إلا إذا نفذت في امتثال صارم للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للجائين.

وتكرر البرازيل إدانتها الحازمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونبذ الإرهاب مكرس في الدستور البرازيلي بوصفه مبدأ توجيهياً لعلاقتنا

وعلى نفس المنوال، أقر مجلس الأمن في عدد من القرارات بأن هذه الآليات يمكن أن تكون حاسمة الأهمية في منع تصاعد التوترات ونزع فتيلها والتصدي للأخطار التي تهدد أمننا الجماعي كالإرهاب الدولي. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أنه لا ينبغي لنا توقع إمكان محاربة الإرهاب باتباع نهج واحد في جميع الحالات ولا يعكس الحقائق العرقية والدينية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية الفعلية للبلدان المعنية.

لقد تناول مجلس الأمن مؤخراً مسألة تزايد الإرهاب في القارة الأفريقية (انظر S/PV.9257). والواقع أن هذا الاتجاه مقلق للغاية. فتصاعد الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب يعوق بشكل خطير المكاسب التي تحققت بشق الأنفس فيما يتعلق بالتنمية والاستقرار. كما أنه يفاقم النزاعات القائمة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب كبيرة على السلام والأمن في القارة بأسرها، بما في ذلك عن طريق إضافة تحد آخر على عاتق الأمم المتحدة لحفظ السلام التعامل معه للوفاء بولاياتها.

وفي مواجهة هذا التحدي الهائل، قدمت أفريقيا أمثلة رائعة على الكيفية التي يمكن بها للآليات الإقليمية ودون الإقليمية أن تتصدى للتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية. وحققت بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق نتائج مهمة في مكافحة الإرهاب في كابو ديلغادو. وظلت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تعمل على الحد من قدرات حركة الشباب. وقد تسهم مبادرة أكرأ كذلك في احتواء امتداد الإرهاب من منطقة الساحل إلى المناطق المجاورة. وقد توفر عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات كذلك إسهاماً هاماً في السلام والأمن في منطقة حوض بحيرة تشاد. ونأمل أن تتغلب القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تحدياتها الحالية، لأن أعمالها مهمة كذلك لمكافحة الإرهاب في المنطقة ومنعه من الانتشار إلى جوارها.

ولن تكون جهودنا لمكافحة الإرهاب كافية على الإطلاق إذا لم نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، مثل النزاعات التي طال أمدها من دون حل وعدم إنفاذ سيادة

ثانياً، ينبغي لنا أن نعزز قدرة أفريقيا على حماية السلام بشكل مستقل. فإفريقيا في طليعة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وقد بذلت بلدان أفريقية عديدة، بما فيها موزامبيق، جهوداً دؤوبة لتحقيق تلك الغاية. ومن واجب مجلس الأمن أن يدعم أفريقيا في كفاحها ضد الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تعزيز التعاون الدولي مع أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، وأن يدفع باتجاه زيادة ترجيح الموارد العالمية نحو البلدان الأفريقية، وأن يزيد الدعم من حيث التمويل والمعدات والاستخبارات والإمدادات السوقية حتى تكون لدى البلدان الأفريقية حقاً القدرة على الحفاظ على أمنها واستقرارها. وكان لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على السودان وجنوب السودان وبلدان أخرى أثر سلبي على بناء القدرات الأمنية للبلدان المعنية وينبغي تعديله أو رفعه بتوقيت مناسب.

ثالثاً، يجب علينا أن نقضي على أماكن حضانة الإرهاب. إن أسباب الإرهاب معقدة، والأسباب الجذرية هي في المقام الأول مسائل تنموية. وقد اقترح الرئيس شي جين بينغ مبادرة التنمية العالمية، التي تركز على حل مسألة التنمية غير المتكافئة وغير الكافية فيما بين البلدان وداخلها وتعزيز المشترك لمجتمع تنمية عالمي بمصير مشترك. وتسلب المبادرة الضوء بصفة خاصة على مواءمة مبادرة الحزام والطريق وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ والشركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعلى مزامنة قدرة آليات التعاون متعددة الأطراف ذات الصلة لتحقيق تنمية مشتركة. فلدى أفريقيا إمكانات غير محدودة للتنمية وأمامها مستقبل واعد. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى الإصغاء بشكل متزايد إلى صوت البلدان الأفريقية، وإعطاء الأولوية لجدول أعمال التنمية، واتخاذ خطوات عملية لدعم أفريقيا في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ومساعدة البلدان الأفريقية على القضاء التام على التهديد الإرهابي.

رابعاً، ينبغي لنا أن نعزز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية. فبدون السلام في أفريقيا، لن يكون هناك أمن في

الدولية. كما تقدر سياستنا الخارجية تقديراً عالياً دور المنظمات الإقليمية وبدون الإقليمية في تأمين عالم أكثر أمناً وسلاماً. ويجب علينا ألا نتردد في دعمها في مكافحة الإرهاب.

السيد ليو يوشي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر جمهورية موزامبيق على عقد هذه الجلسة الهامة. وأرحب بكم، السيد الرئيس، في رئاسة هذه المناقشة. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والرئيس عثمان، رئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي، على إحاطتهما. تتزايد الأنشطة الإرهابية حالياً وتنتشر في جميع أنحاء العالم. وتتواطأ المنظمات الإرهابية الإقليمية في أفريقيا، مثل بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة وحركة الشباب، مع داعش والقاعدة لإحداث اضطرابات، وتظل النقاط الساخنة الإقليمية متقلبة. ولا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل اجتثاث التهديد الإرهابي. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب للاحتياجات والتطلعات الملحة للبلدان الأفريقية وأن يعمل في وحدة لمساعدتها على التصدي لأكثر التحديات إلحاحاً والأسباب الجذرية للإرهاب.

أولاً، يجب علينا أن نبنى توافقاً دولياً في الآراء فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. فالإرهاب تحد مشترك للبشرية. ومكافحة الإرهاب لا تتعلق ببلد واحد أو منطقة واحدة. وبالنظر إلى التحديات الأمنية المعقدة والمتراكبة، اقترح الرئيس شي جين بينغ مبادرة الأمن العالمي، مشدداً على أنه يجب علينا أن نظل ملتزمين بالحفاظ على الأمن في المناطق التقليدية وغير التقليدية على السواء والعمل معاً للبحث عن حلول طويلة الأجل. وفي الورقة المفاهيمية للمبادرة، تدعو الصين كذلك إلى تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها المنسق المركزي للكفاح العالمي ضد الإرهاب وإلى دعم المجتمع الدولي في التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب علينا، في سياق الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لهذا العام، أن نقيم التجارب السابقة وأن ننسق إجراءاتنا لتعزيز التعاون وتقوية الجبهة العالمية الموحدة لمكافحة الإرهاب.

بشأن السلام والاستقرار لدفع تنفيذ اتفاق مابوتو للسلام والمصالحة الوطنية. وتدل الاستجابة المنسقة للنزاع في شمال موزامبيق التي كفلتموها، سيدي، على أهمية التعاون الإقليمي لوقف انتشار الإرهاب. كما أشكر الأمين العام والرئيس عثمان، رئيس الاتحاد الأفريقي، على إحاطتهما. وأرحب بحضور جميع المشاركين الرفيعي المستوى في هذه الجلسة.

كما سمعنا، فإن التهديد الإرهابي يكتسي طابعا عابرا للحدود الوطنية وانتهازيا على نحو متزايد، حيث يستغل التوترات القائمة في المجتمع. ولذلك، فإن ثمة حاجة لأن تستفيد استجابة المجتمع الدولي لأقصى حد من جميع خبراتنا وقدراتنا، وتكييفها مع السياقات الإقليمية المختلفة حسب الاقتضاء. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات.

أولا، إن المملكة المتحدة ملتزمة بالتعاون الإقليمي في مجالي الأمن والاستخبارات في قارة أفريقيا وعلى مستوى العالم. ونشجع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك في إطار البعثات. وكما هو الحال مع العمليات التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يجب أن يكون لدى البعثات التي تقودها الجماعات الاقتصادية الإقليمية تدابير امتثال ومساءلة قوية، لأسباب من أهمها ضمان عدم تأجيج الخطاب الإرهابي. ونسلم بالتحديات المتمثلة في توفير الموارد لهذه العمليات ومواصلتها ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناء بشأن كيفية تحسين ذلك في أعقاب التقرير المنتظر للأمين العام عن تمويل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ثانيا، بينما نعمل على وقف تمويل الإرهاب، نشجع زيادة استخدام نظم جزاءات الأمم المتحدة في قارة أفريقيا بينما نكفل أيضا استمرار إيصال المساعدة الإنسانية إلى الدول التي تستجيب للآزمات. ونقدر أيما تقدير تعاوننا مع الشركاء الإقليميين بشأن نظام الجزاءات المفروضة على حركة الشباب، والذي نستخدمه لمواصلة تضيق الخناق على تلك الجماعة، بما في ذلك من خلال اقتراح إدراج أسماء الأفراد المنتسبين لها في قائمة الجزاءات.

ثالثا، نرحب بالنداءات الداعية إلى أن تكون جهود مكافحة الإرهاب شاملة، لا أن تركز على الجانب العسكري فحسب. وبينما

العالم. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا استجابة للتحديات الأمنية هناك. وترحب الصين باقتراح الأمين العام بتقديم دعم مالي لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي يستحق أن ينظر فيه مجلس الأمن بعناية. وينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد استفادة كاملة من آلية التشاور السنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتنسيق وبناء أوجه تآزر فيما يتعلق بمسائل مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وتتطلع البلدان الأفريقية إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للحصول على الدعم في جهود مكافحة الإرهاب. وينبغي للأمانة العامة، أن تولي اهتماما كبيرا لتوقعاتها وأن تعمل على مواءمة عمليات حفظ السلام بشكل أفضل مع احتياجات البلدان الأفريقية على أساس التقيد بأهداف وولايات عمليات حفظ السلام.

والصين وأفريقيا صديقان حميمان وشريكان جيدان وشقيقان جيدان. وظلت الصين دائما داعما قويا للسلام والأمن في أفريقيا. وستواصل التمسك بمبادئ الإخلاص والنتائج الحقيقية والمودة وحسن النية ونهج السعي إلى تحقيق الصالح العام والمصالح المشتركة التي اقترحها الرئيس شي جين بينغ. وستنفذ الصين بالكامل برنامج السلام والأمن الذي أعلن عنه في المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. وسنقدم المساعدة العسكرية المجانية للاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة. ومن خلال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للسلام والتنمية، سنساعد البلدان الأفريقية على وضع خطط لمكافحة الإرهاب وتوفير الأموال لمشاريع بناء القدرة على مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وقد أطلقت الصين وأفريقيا بشكل مشترك مبادرة بشأن الشراكة من أجل تنمية أفريقيا في مجلس الأمن، وهو ما يعطي زخما قويا للتنمية أفريقيا. ومن خلال تنفيذ مبادرة الأمن العالمي ومبادرة التنمية العالمية، سنواصل العمل مع أفريقيا لبناء جماعة رفيعة المستوى بين الصين وأفريقيا ذات مستقبل مشترك وتقديم مساهمة أكبر في السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، بما يتسق مع قيادتكم الشخصية

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق. وتتطلب الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب مساعدة المجتمع الدولي لسلطات إنفاذ القانون والأمن في مجال بناء القدرات. واليابان ملتزمة بدعم الجهود التي تقودها أفريقيا في إطار النهج الجديد للسلام والاستقرار في أفريقيا الذي أُطلق في مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا، على سبيل المثال، من خلال تعزيز قدرات الإدارة المحلية في المجموعة الخامسة لمنطقة الساحل والبلدان المجاورة.

ثانياً، يجب أن يتحد المجتمع الدولي في مكافحة تمويل الإرهاب. وفي المنطقة، من المثير للجزع أن الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الأحياء البرية، أصبح مصدراً لتمويل الإرهابيين والجماعات المسلحة. وهناك أيضاً مخاوف متزايدة بشأن إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة. وينبغي التصدي لتلك التحديات بطريقة منسقة وفقاً للقرارات ذات الصلة. وتلتزم اليابان التزاماً راسخاً بالتصدي لتلك التهديدات بالتعاون مع المجتمع الدولي، بينما تشارك بنشاط في المناقشات من خلال فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن صياغة معايير دولية.

ثالثاً، إن معالجة الأسباب الجذرية مثل الفقر وعدم المساواة أمر لا غنى عنه في مكافحة الإرهاب. وتعتقد اليابان أن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى اتباع نهج الأمن البشري لحماية الناس وتمكينهم وتعزيز المعالجة الشاملة والكلية والمنسقة لجميع التحديات التي تواجهها، وبالتالي عدم ترك أحد خلف الركب. وتهدف جميع جهودنا في القطاعات الحيوية مثل قطاعات الصحة والتعليم والبيئة، فضلاً عن الاستثمار في الموارد البشرية، إلى بناء مجتمع مستدام وقادر على الصمود حيث يُكفل الأمن البشري، وهو ما يحد من سرعة تأثر الناس بالإرهاب والتطرف العنيف. ونشدد على أهمية أن تراعي جميع الدول الأعضاء منظور الأمن البشري في تدابيرها لمكافحة الإرهاب.

وستشارك اليابان مشاركة بناءة في الاستعراض الثامن المقبل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ومع اشتداد خطر الإرهاب

نستعرض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من الواضح أنه لكي تكون الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف فعالة، فإنها يجب أن تدعم حماية حقوق الإنسان وإشراك المجتمع المدني والمشاركة المجدية للمرأة. وتعمل المملكة المتحدة عن كثب مع الشركاء في جميع أنحاء أفريقيا لتعزيز التعاون الأمني. ففي كينيا، على سبيل المثال، مولت المملكة المتحدة إنشاء مقر وحدة شرطة مكافحة الإرهاب في مومباسا، كجزء من استثمارنا البالغ ٨,٦ مليون دولار سنوياً لدعم جهود كينيا لمكافحة الإرهاب. كما عملنا مع الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات، فضلاً عن المجتمع المدني والمجتمعات المحلية للحد من ضعف ٨٠٠ كيني معرضين لخطر الجروح إلى التطرف.

وفي مناطق عدم الاستقرار، فإن مجموعة فاغنر جزء من المشكلة، وليس الحل. وعلى سبيل المثال، في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا يمكننا تجاهل الدور المزعزع للاستقرار لمجموعة فاغنر التي تستغل النزاع وأوجه القصور في الحوكمة لشطف الموارد من أفريقيا حيث تشتت الحاجة إليها، مما يساهم في إيجاد بيئات يمكن أن يزدهر فيها الإرهاب.

أخيراً، نتطلع إلى مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب، الذي سيعقد في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر، بوصفه فرصة لزيادة تعزيز تعاوننا بشأن هذا الموضوع الهام.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الهامة، وأشكر الأمين العام والرئيس غزالي عثمان على إحاطتهما الشاملتين.

إن التصدي للإرهاب والتطرف العنيف أحد أهم أولويات اليابان. ومما يؤسف له أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في أفريقيا. ونود أن نشدد على العناصر الحاسمة الثلاثة التالية: المبادرات التي تقودها أفريقيا ومكافحة تمويل الإرهاب ومنظور الأمن البشري.

أولاً، يتحتم تعزيز جهود مكافحة الإرهاب التي تقودها أفريقيا. وترحب اليابان بالجهود الإقليمية مثل مبادرة أكر وإطار الجماعة

كما أشار الرئيس ماكرون قبل شهر تحديدا. ويُترجم ذلك النهج إلى إجراءات ملموسة. فقد أصبحت "الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب" في أبيدجان، التي كانت ثمرة لإرادة كل من كوت ديفوار وفرنسا، بدعم سياسي من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دولية الآن.

ثالثا، يجب أن ندافع عن نهج حازم متعدد الأطراف. وأدوات الأمم المتحدة ضرورية، سواء أفرقة الخبراء أو نظم الجزاءات. وتسهم المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في تحسين فهم التهديدات في أفريقيا وتقدم دعما قويا لبناء القدرات، لا سيما من خلال مكتب مكافحة الإرهاب، والاتحاد الأوروبي ثالث أكبر مساهم فيه.

رابعا، يجب أن نساعد في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود بالتعاون مع دول المنطقة. ويتعلق الأمر بمعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تجنيد الإرهابيين. ويتعلق بالتصدي للتحديات الأساسية التي يشكلها تغير المناخ والصلات بين الإرهاب والاتجار بالموارد وجميع الجرائم الأخرى المضرة بالبيئة. ويتعلق الأمر أيضا بمكافحة الدعاية الإرهابية على شبكة الإنترنت، التي غالبا ما تستند إلى معلومات مغلوطة وتستهدف الشباب على وجه الخصوص.

خامسا، لكي تكون مكافحتنا للإرهاب فعالة تماما، يجب أن تكون جزءا من استجابة عالمية، تشمل مبادرات مشتركة للتنمية وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد.

إن عروض الأمن الزائفة التي تقدمها بعض الشركات العسكرية الخاصة والدول الراعية لها تتعارض مع النهج القائم على احترام الشركاء الذي وصفته للتو. وهي تؤدي إلى نتائج عكسية في مكافحة الإرهاب وتركز على الهدف الاقتصادي المتمثل في تكديس الثروة من خلال الاستيلاء على الموارد الطبيعية، مما يخل بسيادة الدول الأفريقية ويضر بالسكان الأفارقة الذين يقعون ضحايا لانتهاكات موثقة توثيقا جيدا. ولهذا السبب، تشجع فرنسا الاتحاد الأفريقي على تحديث وتنفيذ الصكوك التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٧٧

في أفريقيا، من الأهمية بمكان التشديد على الحاجة إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة إدماج المنظور الجنساني وكفالة الأمن البحري واتباع نهج يشمل الحكومة بالكامل والمجتمع بأسره، على النحو الذي أكدته قرارات الاستعراض السابقة. وسيادة القانون، على وجه الخصوص، مبدأ حيوي لتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب. وستواصل اليابان، بوصفها شريكا ملتزما في الكفاح العالمي ضد الإرهاب، التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وجميع الدول الأعضاء لضمان السلام والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء القارة الأفريقية وخارجها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما أشكر الأمين العام على إحاطته وأرحب بوجود رئيس الاتحاد الأفريقي هنا بيننا اليوم. إن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ولا تزال الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة، فضلا عن الجماعات المنتسبة إليهما، تشكل التهديد الأكثر حدة، لا سيما في القارة الأفريقية، حيث تنتشر في جميع أنحاء غرب ووسط وجنوب أفريقيا. ولا يزال ذلك التهديد ينمو ويعيد تشكيل نفسه، بما في ذلك، على سبيل المثال، في منطقة الساحل، حيث تواصل الجماعات الإرهابية التوسع نحو خليج غينيا. ولذلك، يجب علينا أن نواصل بذل جهودنا للتصدي لتلك الآفة. وسأسلط الضوء على خمس أولويات في ذلك الصدد.

المسألة الأولى تتعلق بوسائلنا. إن الإرهاب في أفريقيا لا يشكل تهديدا للمنطقة فحسب، بل للسلام والأمن الدوليين ككل. ولذلك، تدعو فرنسا المجلس إلى استئناف المناقشات بشأن تمويل عمليات السلام الأفريقية على أساس الموقف الموحد المعتمد في أديس أبابا.

ثانيا، إن فرنسا والاتحاد الأوروبي مصممان على مواصلة وتعزيز شراكتهم مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية. والاتحاد الأوروبي يسهم إسهاما أساسيا في تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا. وتواصل فرنسا حشد الجهود لمكافحة الإرهاب - إلى جانب شركائها، بناء على طلبهم ووفقا لاحتياجاتهم - تماشيا مع نهج عالمي ومتجدد،

وقد أظهرت التجربة أنه في سياق مكافحة الإرهاب، لا توجد حلول سريعة أو غير مكتملة. ولذلك، فإن نشر الشركات العسكرية الخاصة وغيرها من المرتزقة ليس هو الحل. إذ إنها تخلف في معظم الأحيان آثارا ضارة وتصبح جزءا من المشكلة نفسها. إن مكافحة الخروج على القانون بمزيد من الفوضى هو مفهوم خاطئ ولن يؤدي إلا إلى تفاقم الأمور.

والحقيقة هي أنه لكي نكافح الإرهاب بنجاح، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية. ويتطلب ذلك حوكمة رشيدة ومستجيبة. ويتطلب قوانين وسيادة القانون ونظاما قضائيا مستقلا وذا طابع مهني. ويتطلب تلبية احتياجات الناس، بما في ذلك عن طريق القضاء على الفقر وكفالة الخدمات الأساسية التي تساعد على إزاحة موطئ قدم الإرهابيين في المجتمعات المحلية. ويتطلب الاستجابة للمظالم المشروعة، فضلا عن الاستثمار في القيم القائمة على كفالة الحقوق للجميع، بما في ذلك الأقليات القومية، وحماية تلك القيم. ويتطلب تعاوننا عبر وطني من خلال استراتيجيات شفافة ومنسقة، وليس من خلال الاعتماد على تجار الموت الذين يتظاهرون بحماية الحياة في أفريقيا بينما يدمرونها مع الإفلات من العقاب.

ونلاحظ مع التقدير أن الأمم المتحدة وسعت وعمقت مشاركتها في مكافحة الإرهاب خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فإن الطابع المنتشر للإرهاب وأساليبه المتغيرة يتطلبان أنظمة أقوى وإطارا معياريا للحفاظ على المكاسب وتوطيدها والحفاظ على المعايير المشتركة والقيم العالمية ضد أسوأ الأعداء. وبغية مكافحة الإرهاب بفعالية، نحتاج إلى نهج شامل للجميع ومتعدد الأطراف وقائم على المبادئ. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب رئيسية.

أولا، يجب أن تكون الوقاية في صميم جهودنا الجماعية في مكافحة الإرهاب. فاستخدام القوة للقضاء على الإرهاب أمر لا مفر منه، ولكنه لا يمكن أبدا أن يكون كافيا بمفرده ولا يمكن أن يكون الأداة الوحيدة. إذ لا يمكن مواجهة الأيديولوجية بالأسلحة وحدها، مهما بدا استخدام القوة قويا وفعالا. فمن الضروري التعامل مع المظالم

لمكافحة أنشطة المرتزقة. وستواصل فرنسا العمل من أجل تنفيذ ذلك النهج العالمي مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعددية الأطراف.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الموزامبيقية على توجيهه انتباه المجلس إلى هذه المسألة وأن أقدم إليكم بالشكر، سيدي، على رؤسكم هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام والرئيس عثمانى على ملاحظتهما المهمة.

على الرغم من النجاحات التي لا يمكن إنكارها والجهود المتواصلة والمستدامة، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وعلى وجه الخصوص، فإن التقارير التي تفيد بتزايد الأنشطة الإرهابية وانتشارها في جميع أنحاء القارة الأفريقية تثير قلقا بالغا. ففي عام ٢٠٢٢ وحده، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من ٤٨ في المائة من الوفيات الناجمة عن الإرهاب في جميع أنحاء العالم، في حين أصبحت منطقة الساحل مقرا للجماعات الإرهابية الأسرع نموا والأكثر دموية في العالم. وشردت بوكو حرام وحدها أكثر من ٣,٤ ملايين مدني في جميع أنحاء المنطقة. وحيثما يترك الإرهاب بصمته المميتة، فإنه يكبح التنمية والازدهار، مع ما يترتب على ذلك من آثار مزرعة للاستقرار تمتد عبر العديد من المناطق في جميع أنحاء القارة وخارجها.

ولئن كان الإرهاب يعيث فسادا في أفريقيا حاليا، فإن هذا لا يعني أنه مشكلة أفريقية حصرا. إذ إن ما نتعامل معه هو مشكلة عالمية تتطلب اهتماما عالميا مستمرا واستجابة عالمية منسقة وتعاونية. ونشيد بالقدرة الكبيرة على الصمود التي تبديها الحكومات في جميع أنحاء القارة الأفريقية في معالجة أشكال الإرهاب المروعة، بما في ذلك الهجمات المنسقة والمنهجية، والتي يترتب عليها عواقب وخيمة على المجتمعات المحلية. ونؤيد المبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي ونعتقد أن التنسيق والتعاون لا يزالان حيويين. ولن يفيد اتباع نهج قوي وشامل وجامع يستند إلى سيادة القانون في مكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضا في توفير بديل واضح للشبكات الإرهابية وجاذبيتها الغادرة.

وأوجه الحرمان المتعددة التي تجعل الناس يقعون فريسة بأعداد كبيرة لأيديولوجية الإرهاب البغيضة والعنيفة. وينبغي أن نستجيب لنداء الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، التي تعترف بالأسباب الجذرية للإرهاب وباستراتيجية منظمة وشاملة للتصدي له.

ثانياً، ينبغي أن نضع نصب أعيننا دائماً الطابع المتنقل للمنظمات الإرهابية. وحتى عندما نتصور أنه قُضي عليها في مكان ما، فإنها ستظهر في بيئة أخرى أكثر ضعفاً، مثل البلدان أو المناطق المجاورة، وهو ما يفسر السبب في أنه لم يُقضى إلا على نسبة صغيرة من الجماعات الإرهابية بالقوة العسكرية وحدها. وعلى نفس المنوال، يجب أن تلتزم مكافحة الإرهاب بالقانون في جميع الظروف. ولا يمكن أن تكون على حساب الحقوق الأساسية، لأن ذلك سيؤدي إلى نتائج عكسية ويسفر في نهاية المطاف عن الفشل.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى استراتيجية متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب تناسب العصر الرقمي. ويجب أن تتطوي مكافحتنا للإرهاب على أساليب وتكنولوجيات جديدة تُطبق في الفضاء السيبراني، حيث يمكن للهجمات السيبرانية أن تسفر عن عواقب مدمرة بنفس القدر في العالم الحقيقي، كما ثبت أكثر من مرة.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أنه من خلال العمل الجماعي المستمر - ببناء الثقة والقدرة على الصمود وكفالة التنمية المستدامة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والعمل بطريقة شاملة للجميع ومراعية للفوارق بين الجنسين - سننجح في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أينما وقع، مما يجعل الإرهابيين وأيديولوجيتهم أقل جاذبية للضعفاء والمحتاجين. وتؤيد ألبانيا الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتتطلع إلى إجراء مناقشات

مجدية في سياق تلك العملية. ويجب أن نبني على أفضل وأنجح الأمثلة والدروس المستفادة لإيجاد حلول جديدة وفعالة للقضاء على الإرهاب في كل مكان.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم وأنتم تترأسون جلستنا اليوم، سيدي الرئيس. وأود أن أشكر الأمين

ونتفق مع ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لتحديد الأسباب الجذرية للإرهاب والقضاء عليها. ومع ذلك، في هذا السياق، لا يمكن اختزال كل شيء في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والفساد، التي لا تعكس دائماً الواقع أو المصادر التقليدية للتطرف.

أصبح الإرهاب في منطقة الساحل سيلاً جارفاً بعد التدخل العسكري الغربي الذي لا يغتفر في ليبيا، والذي زرع استقرار المنطقة بأسرها وكان له آثار متلاحقة وصلت حتى الدول الساحلية في غرب أفريقيا. ومع ذلك، لم تخفق الوحدات الأجنبية التي انتهى بها المطاف على أراضي عدد من بلدان الساحل في عكس الحالة فحسب، بل ازداد

بالأسلحة. وهو يهدف إلى زيادة فعالية العدالة الجنائية في منع ووقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن منع نقلها إلى الجماعات الإرهابية. ويشمل المشروع حلقات دراسية مواضيعية ودورات لتجديد المعلومات لممثلي الوكالات الحكومية المسؤولة عن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والإرهاب. ومن المقرر هذا العام توسيع نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها المشروع لتشمل بلدانا في القارة الأفريقية.

ونعتقد أن من المهم تذكير المجلس مرة أخرى بإمكانات لجنة مكافحة الإرهاب، التي سيكون من الحيوي في إطارها إيلاء اهتمام أكبر للدول الأفريقية وجعل زيارات التقييم إليها أولوية. ونود أن نشدد على أن التوصيات الواردة في التقارير القطرية للجنة لا تيسر تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب فحسب، بل تساعد أيضا على اجتذاب المساعدة التقنية وجعلها أكثر استهدافا وتكيفاً مع الظروف والاحتياجات المحددة للدول.

تم التطرق اليوم إلى مسألة التعاون بين روسيا ودول القارة الأفريقية. وأود أن أشير إلى أن لبلدان أفريقيا كل الحق في أن تقرر مع من تتعاون وكيفيته. إن إخفاقات الدول الغربية هي التي أجبرت البلدان الأفريقية على اللجوء إلى البلدان التي يمكن أن تسهم إسهاما حقيقيا في مكافحة الإرهاب في قارتها. ونذكر جميعا أنه على خلفية بعض عمليات الغرب في أفريقيا التي يفترض أنها تهدف إلى مكافحة الإرهاب، فإن التهديد الإرهابي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل استمر ببساطة في النمو.

وسواصل الاتحاد الروسي العمل مع شركاء يعول عليهم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بشأن مسائل مكافحة الإرهاب. ولا نزال منفتحين على التعاون مع جميع الأطراف المعنية. ونعتقد أن الطابع العالمي لمسائل الإرهاب يتطلب نهجا شاملا وجهودا متضافرة من جانب المجتمع الدولي بأسره.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): في البداية، أشكركم، سيدي الرئيس، وبلدكم، موزامبيق، على تنظيم مناقشة اليوم المهمة

الأمر سواء أثناء وجودها هناك. ومحاولات تبرير تلك التطورات بأنها نتيجة لنزاعات دينية أو عرقية أو اجتماعية ترقى إلى نفس النوع من التلاعب الذي تمارسه الدول الاستعمارية منذ عقود. ولا يسعنا إلا أن نرحب بالوعي المتزايد فيما بين الدول الأفريقية بالمصادر الحقيقية للتهديدات وبالسعي إلى إيجاد آليات إقليمية فعالة لمواجهتها. وتعزيز هياكل الأمن الوطني والتعاون الحقيقي مع الجيران أمران أساسيان لنجاح مكافحة الإرهاب. ونرى قوى خارجية تحاول زرع الفرقة فيما بين دول المنطقة، مدعية أن بعض البلدان تستحق المساعدة في مكافحة الإرهاب والبعض الآخر ليس كذلك. ونقول إنها لن تقاوم ألا حتى الحدود، وأنه بعد ذلك تكون الدول بمفردها. وهذه هي الطريقة التي يدفع بها الإرهابيون إلى مالي وبوركينا فاسو، وهو تكتيك نعتبره غير مقبول.

ويشعر وفد بلدنا بقلق بالغ إزاء عملية إعادة الانتشار الجماعي الجارية للمقاتلين في البلدان الأفريقية. من المهم منع الإرهابيين، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، من الحصول على موطن قدم في المنطقة وإنشاء نسخة خلافة جديدة. ويؤيد الاتحاد الروسي مبادرات الدول الأفريقية لمكافحة التهديد الإرهابي والتطرف العنيف ويقدر التدابير التي اتخذتها لإقامة تعاون لمكافحة الإرهاب في سياق المنظمات دون الإقليمية. وندعو إلى زيادة تعزيز إمكانات المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، القادرة على تنفيذ استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب والعمل كمنابر لتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات.

وينبغي لنا أيضا أن نولي أولوية عليا لتعليم وتدريب موظفي إنفاذ القانون والمسؤولين القضائيين في مواجهة تحديات وتهديدات اليوم على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وستواصل روسيا تقديم المساعدة العملية في ذلك المجال. وتمثل البرامج المتخصصة ومشاريع المساعدة التقنية، ولا سيما داخل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أفضل طريقة للاستخدام الأمثل لموارد الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك المشروع المشترك الذي يموله الاتحاد الروسي ويقوده مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تعزيز قدرة الدول على مكافحة الاتجار غير المشروع

بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. ونأمل أن تمهد توصيات الفريق لإحراز بعض التقدم الذي طال انتظاره بشأن تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في التصدي للتحديات المتعددة الأوجه في المنطقة، بما في ذلك الانقلابات العسكرية. ومع ذلك، يجب أن نكون واضحين في أن الاستجابات الإقليمية لا يمكن أن تكون مدفوعة بالأمن وحده. ويجب أن تعالج النهج الإقليمية الشاملة أيضا الاحتياجات الإنسانية والإنمائية والاجتماعية لمنع التجنيد بين الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الشباب الساخون.

وتؤيد مالطة اتباع نهج وقائي يعالج الأسباب الجذرية للإرهاب. وهي تشمل النزاعات، وأوجه القصور في الحوكمة والمساءلة، والافتقار إلى التنمية، والفقر، وعدم الحصول على التعليم، وتغير المناخ، وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن خلال العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يمكن للأمم المتحدة أن تضمن أن تكون جهودها لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف مراعية للسياق وترتكز على الواقع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، يكشف أحدث بحث أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التطرف في أفريقيا أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية هي المحفزات الرئيسية التي تدفع الأفراد للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. وتشدّد مالطة على أن الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب يجب أن تمثل دائما للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويجب أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب مراعية للمنظور الجنساني، وأن تكفل مشاركة النساء والشباب، وأن تشمل مشاركة مجدية مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وتود مالطة أيضا أن تسلط الضوء على الإسهام القيم للبعثات الموفدة في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع التابعة للاتحاد الأوروبي في تعزيز قطاعي الأمن والعدالة ودعم شركائنا في أفريقيا. وقد أنشئت بعثة إضافية في موزامبيق في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

وأخيرا، فإن مالطة، بوصفها مشاركا نشطا في استعراض هذا العام للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، تقف على أهبة الاستعداد

الرفيعة المستوى. كما أشكر الأمين العام على إحاطته، ورئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي على ملاحظاته المتبصرة.

ولا يمكن إنكار أن الإرهاب يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. والأنشطة التي تبعث على القلق العميق التي نراها في جميع أنحاء العالم تشهد على ذلك وتدل بوضوح على أنه لا يزال هناك عمل كبير يتعين على المجتمع الدولي القيام به في المنطقة. يستمر النشاط الإرهابي والعنف في الازدياد في أفريقيا، حيث تمثل منطقة الساحل وحدها ٤٣ في المائة من إجمالي الوفيات المرتبطة بالإرهاب على مستوى العالم في عام ٢٠٢٢، كما أن الحالة في مناطق أخرى من أفريقيا مقلقة جدا. والجدير بالذكر أن العديد من الجماعات الإرهابية الناشطة في القارة الأفريقية، بما في ذلك تنظيم القاعدة والجماعات التابعة لداعش مثل حركة الشباب وبوكو حرام، تشن هجمات وتوسع نطاق عملياتها عبر الحدود الوطنية، مما يقوض الأمن في المنطقة.

وترحب مالطة بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا في السنوات الأخيرة، وتؤكد مرة أخرى قيمة المنظمات الإقليمية في طرح معارفها ومنظوراتها الفريدة على طاولة المفاوضات. وسنواصل دعم تعزيز هذا التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تشمل المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الجارية لمكافحة الإرهاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكر.

ولكي تكون جهود الأمم المتحدة فعالة حقا، يجب أن تتصدى للتهديدات الإرهابية عبر الوطنية بطريقة أكثر شمولاً بالعمل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفي هذا الصدد، ترحب مالطة بالحاجة إلى تمويل مستدام ويمكن توقعه لعمليات دعم السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة ويقودها الاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى مناقشة التقرير المقبل للأمين العام عن هذه المسألة. ونرحب أيضا بعمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني

أولاً، يجب أن نعزز آليات مراقبة تمويل الإرهاب وصلاته بالجريمة المنظمة، التي تمثل أولوية لإكوادور كعضو غير دائم في مجلس الأمن. ويشمل ذلك الجهود التي تتطوي على تبادل المعلومات المالية، وبناء القدرات، وتقييم المخاطر القطاعية، ووضع إطار قانوني مناسب، وغير ذلك من المسائل ذات الأولوية التي حددتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي نقدر عملها.

ثانياً، ينبغي استخدام خبرة الأمم المتحدة وقدراتها التقنية كمدخلات رئيسية لتمكين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من الاستجابة على نحو كاف للتهديد المتزايد الذي يشكله استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية.

ثالثاً، ومن منظور وقائي، يمكن لهذا التعاون أن يساعد على إنشاء مؤسسات ديمقراطية أكثر جدوى من خلال تدابير تسهم في تعزيز النظم القضائية المستقلة والمهنية والعمليات الانتخابية الأكثر شفافية ومصادقية.

وأخيراً، ينبغي تشجيع وضع استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية لمكافحة الإرهاب وفقاً للنموذج في وسط آسيا، الذي اعتمد خطة عمل مشتركة بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وسيتيح لنا الاستعراض الثامن للاستراتيجية فرصة لإعطاء زخم متجدد واتجاه جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية في مكافحة الإرهاب. وهو أداة مفيدة لضمان أن تعكس استجابات المنظمات الإقليمية لمكافحة الإرهاب جميع عناصره، ولا سيما احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وإدراج منظور جنساني يراعي أوجه ضعف المرأة في سياق الهجمات الإرهابية، ويكفل في الوقت نفسه مشاركتها في عمليات صنع القرار.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أبداً أن تقتصر على الرد العسكري، بل يجب أن تشمل نهجاً إنمائياً في جوهرها - أو الاضطلاع به في إطار رؤية كلية، على حد تعبير نائب رئيس غابون وممثلين آخرين هنا اليوم. ولا يمكننا تجاهل حقيقة أن عوامل مثل عدم المساواة والبطالة وقلة الفرص تولد الراديكالية والتطرف العنيف. وبالتالي، فإن البلدان النامية، في الوقت الذي تستخدم فيه

للعمل مع الشركاء الأفارقة بشأن سبل التصدي للتهديد الإرهابي على نحو أكثر فعالية في القارة. ونأمل أيضاً أن مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب، الذي سيعقده مكتب مكافحة الإرهاب ونيجيريا في وقت لاحق من هذا العام، سيمثل نقطة تحول في تعزيز التعاون الإقليمي في التصدي للتهديد المتطور للإرهاب في أفريقيا.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشارك

الآخرين في الترحيب بكم في مجلس الأمن، سيدي الرئيس. كما أشكر موزامبيق على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن مسألة تعتبرها إكوادور بالغة الأهمية. ونحن ممتنون للإحاطتين الزاخرتين بالمعلومات اللتين قدمهما الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد عثمان، رئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي.

وكما يقر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والآليات الإقليمية دوراً أساسياً في صون السلم والأمن الدوليين. ويكتسي ذلك التعاون أهمية أكبر في التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب، حيث أن الطابع العابر للحدود لتلك الآفة يجعل الاستجابة المنسقة والشاملة من جانب المجتمع الدولي أمراً ضرورياً. وتؤيد إكوادور التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لتعزيز ذلك التعاون من خلال كيانات مثل مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ومؤتمر القمة الأفريقي المعني بمكافحة الإرهاب الذي سيعقد في أبوجا هذا العام مثال على ذلك التعاون. ونسلم أيضاً بالأسباب التي تجعل مكافحة الإرهاب تحتل مكانة عالية في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له وعلى الصعيد دون الإقليمي. ونشيد بالجهود المبذولة لتحسين الأمن من خلال مبادرات مثل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق. وكما ذكرت آنفاً، ترى إكوادور أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر حيوي للتغلب على التحديات التي تطرحها قضية الإرهاب العالمية، وينبغي أن يركز على أربعة مجالات.

سريع وفعال إلا أنه يحتاج إلى تمويل مستدام لإنشاء قاعدة صلبة يمكن منها لقوات متعددة الأطراف أن تتولى المهام. لقد كان تدبير المساعدة الذي تم تقديمه مؤخرا في إطار مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي دعما لنشر قوة دفاع رواندا في موزامبيق عنصرا حاسما في ضمان إمكانية الاستدامة لهذه التدخلات الثنائية ماليا. وينبغي أيضا لإطار فعال للتعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية أن يعطي الأولوية للتعمير بعد انتهاء النزاع، وأن يعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية.

وفي نهاية المطاف، الوحدة الوطنية والحكم الرشيد هما اللذان يهيئان الظروف لتحقيق سلام دائم. لقد تعلمنا ذلك من التاريخ المأساوي لبلدنا. ولا يكفي أن تشكل المسائل المتعلقة بقارتنا قسما كبيرا من جدول أعمال مجلس الأمن. إن تمثيل البلدان الأفريقية في مجلس الأمن هو أيضا أمر حاسم. فإذا أردنا أن نكفل استمرارية مثل هذه المناقشات وأن نتولى الملكية الكاملة لتنميتها فلا يمكن استبعاد أفريقيا من عمليات صنع القرار. وأود أن أشيد بالتقدم الكبير المحرز في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه، لكننا معا سنحقق أكثر من ذلك بكثير.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

سياساتها وخططها الوطنية لتوجيهها، تحتاج إلى دعم وتعاون المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المكرسة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا.

السيد بيروتا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الرئيس كاغامي، أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للتكلم أمام مجلس الأمن اليوم.

كما أشكر مقدمي الإحاطات، ولا سيما الأمين العام ورئيس جزر القمر ورئيس الاتحاد الأفريقي.

ينتشر الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا بمعدل ينذر بالخطر. وهذا تهديد للجميع في كل مكان. ولم تثبت بعثات حفظ السلام التقليدية وحدها فعاليتها الكافية للتصدي لهذا التحدي العالمي. وبدعم من مجلس الأمن، نحتاج إلى نهج أكثر قوة وواقعية، نهج مصمم خصيصا للسياقات المحلية. إن التدخلات الثنائية والإقليمية تستحق اهتمامنا. في إطار آلياتنا الثنائية وبناء على طلب كلتا الحكومتين، نشرت رواندا قوات في موزامبيق وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين أن هذا النهج